نحو إعادة بناء الدراسات الإسلامية

تحرير

رضوان السيّد

ساري حنفي

بلال الأرفه لي

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

نحو إعادة بناء الدراسات الإسلامية











الفصل السادس

مناهج برامج الشريعة والدراسات الإسلامية في لبنان

ساري حنفي[1]

المقدّمة

تُعدّ الكلّيات والجامعات الشرعية في لبنان مركزًا رئيسًا للإنتاج المعرفي الشرعي، ولنشر هذا الإنتاج في الدوائر والأوساط الإسلامية. وهي كثيرة وتمنح شهادات جامعية بالمستويات كلّها (انظر إلى الجدول ١). وكما سنرى، تتشابه هذه المؤسّسات في بعض القضايا وتتمايز في قضايا أخرى.

جدول رقم ١

المؤسّسات الجامعية التي لها برامج شريعة أو دراسات إسلامية

اسم المؤسّسة	المكان	البرنامج	تاريخ الإنشاء	المستوى
جامعة الجنان	طرابلس	دراسات إسلامية	غير متوفّر	إجازة، بكالوريوس
		شريعة ودراسات إسلامية	غير متوفّر	إجازة، ماجستير
		علم القراءات ودراسات إسلامية	غير متوفّر	
		حقائق علمية في القرآن والسنّة	غير متوفّر	
جامعة طرابلس	طرابلس	الشريعة الإسلامية	١٩٩١	إجازة، الدكتوراه
جامعة الأزهر	البقاع	الشريعة الإسلامية	٢٠٠٣	إجازة، الليسانس

(١) أشكر كلاً من عزّام طعمة وعلي حرفوش لمساهمتهما في البحث الميداني والتحليل لهذه الدراسة.

اسم المؤسّسة	المكان	البرنامج	تاريخ الإنشاء	المستوى
		دراسات إسلامية	٢٠٠٣	إجازة، الماجستير
جامعة الأزهر	عكّار	الشريعة الإسلامية	٢٠٠٩	إجازة، الليسانس
جامعة بيروت الإسلامية	بيروت	الشريعة الإسلامية	١٩٩٠	إجازة، الليسانس
		أصول الفقه	–	إجازة، الماجستير
		الفقه المقارن	–	إجازة، الماجستير
		الدراسات الإسلامية	–	إجازة، الماجستير
		أصول الفقه	–	إجازة، الدكتوراه
		الفقه المقارن	–	إجازة، الدكتوراه
		الدراسات الإسلامية	–	إجازة، الدكتوراه
كلّية الدعوة الجامعية	بيروت	-	–	إجازة، الدكتوراه
كلّية الإمام الأوزاعي	بيروت	الدراسات الإسلامية	١٩٨٦	إجازة، الليسانس
			–	إجازة، الماجستير
			–	إجازة، الدكتوراه
جامعة المقاصد	بيروت	الدراسات الإسلامية	٢٠٠٠	إجازة، الليسانس
				إجازة، الماجستير
				إجازة، الدكتوراه
برنامج الدراسات الإسلامية في الجامعة الأميركية	بيروت	الدراسات الإسلامية	–	إجازة، الماجستير
جامعة طرابلس	طرابلس	الشريعة الإسلامية	١٩٩١	إجازة، الليسانس
			٢٠٠٠	إجازة، الماجستير
				إجازة، الدكتوراه
		الدراسات الإسلامية	١٩٩١	إجازة، الليسانس
			٢٠٠٠	إجازة، الماجستير
				إجازة، الدكتوراه
		العلوم التربوية الإسلامية	٢٠٠٣	دبلوم
الجامعة العالمية	بيروت	الدراسات الإسلامية		إجازة، الليسانس والماجستير والدكتوراه

وعند النظر في مناهج هذه الكلّيات (ما عدا برنامج الدراسات الإسلامية)، نلاحظ أنّ مناهجها تتبع البراديغم الأشعري المذهبي الكلاسيكي. ويدّرس بعض أساتذة هذه الجامعات في المساجد والجمعيات خارجها كذلك. وتهتمّ هذه الجامعات بالبرامج الشرعية إلاّ أنّ بعضها توسّع ليشمل برامج أخرى، مثل برنامج الإدارة العامّة في جامعة الأوزاعي.

وسنركّز في هذا القسم على المناهج الدراسية لأربع جامعات هامّة في تدريس الشريعة وهي ذات اتّجاهات مختلفة: جامعة بيروت الإسلامية، وكلّية الدعوة الجامعية، وكلّية الإمام الأوزاعي، وجامعة طرابلس، علاوةً على جمعيّة الإرشاد والإصلاح التي لديها برنامج تعليم ولكنّها ليست جامعة.[1]

أوّلاً: جامعة بيروت الإسلامية

رغبةً منهم في الحصول على المشيخة، اعتاد اللبنانيون السُّنّة من أهل بيروت أن يذهبوا بشكل عامّ إلى الأزهر بمصر أو سوريا – دمشق تحديدًا – إلى أن تأسّست جامعة بيروت الإسلامية في عام ١٩٨٢، وذلك في عهد المفتي حسن خالد، وكان اسمها "كلّية الدعوة الإسلامية" آنذاك، واتّخذت مقرًّا لها مبنًى صغيرًا بالقرب من دار الفتوى. وفي عهد المفتي محمّد رشيد قبّاني، في العام ١٩٩٠، تمّ عقد اتّفاق أكاديمي بين هذه الكلّية وجامعة الأزهر في مصر، قضى بمعادلة شهادة كلّية الدعوة بالشهادة التي يمنحها الأزهر لخرّيجي كلّية الشريعة والقانون في مصر. وقد تغيّر اسم الجامعة آنذاك إلى "كلّية الشريعة الإسلامية". وفي العام ١٩٩١، تمّ إنشاء فرعٍ للنساء في الكلّية. وفي العام ١٩٩٦، حصلت كلّية الشريعة على ترخيص من الدولة اللبنانية يقضي بكونها جامعة تعترف بها وزارة التربية، وقد جُمعت حينها كلّية الشريعة الإسلامية بالمعهد العالي للقضاء الشرعي وكلّية الفنون

(١) تعتمد هذه الدراسة على تحليل مضمون المناهج الدراسية للجامعات الأربع المذكورة، وكذلك على مقابلات عدّة مع الأساتذة والطلاّب المنخرطين في برامج الشريعة والدراسات الإسلامية. وبينما يوثّق هذا الفصل جميع المراجع كما هو معهود في الكتابة الأكاديمية، لن يوثّق النصوص المدرسية المدرّسة وذلك لأنّ أغلبها مصوّر أو مكتوب بخطّ اليد لذا يصعب توثيقه.

الإسلامية وكلّية العلوم التطبيقية والمعهد الجامعي للتكنولوجيا، وتمّ حينها إنشاء ما يسمّى بجامعة بيروت الإسلامية. وتعدّ كلّية الشريعة في جامعة بيروت الإسلامية المؤسّسة التعليمية التابعة رسميًّا لدار الفتوى، وعليه فإنّ الكثير من خطباء الجمعة هم خرّيجو هذه المؤسّسة التعليمية، كما أنّ تكليفهم بالإمامة والخطبة لا يكون إلاّ من خلال دار الفتوى، وهذا يضمن ضبط الدار للخطب ورقابتها على الإنتاج المعرفي الذي يتمّ في صلوات الجمعة. وبالتالي، فإنّ دار الفتوى في هذه الحالة تتحكّم بإنتاج العلماء من جهة من خلال كلّية الشريعة، وبخطابهم من جهة أخرى من خلال تحكّمها بالتكليف للمساجد. طبعًا هناك خطباء آخرين، خرّيجو برامج شرعية أخرى، وينتمون إلى مدارس عقدية وحركية مختلفة.

الإجازة

في السنة الأولى يدرس الطلاّب العديد من النصوص الابتدائية الكلاسيكية، ولكن - مع نموّ التعاون بين جامعة بيروت الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي - أضيف صفٌّ اختياري في الفكر الإسلامي المعاصر في الفصل الثاني من سنتهم الأولى. أمّا الصفوف الإجبارية فتشمل القرآن واللغتين العربية والإنجليزية والفقه وعلوم الحديث وفقه السيرة وأصول الفقه والعقيدة وتاريخ التشريع والآداب الإسلامية ومدخلاً إلى دراسة القانون. وتحاول العديد من الصفوف في هذه المرحلة الجمع بين التيّار الكلاسيكي والأسئلة المعاصرة، ومن أمثلة ذلك كتاب الشيخ محمّد الغزالي *فقه السيرة النبوية* وكتاب الشيخ محمّد عبد الوهّاب خلاّف *علم أصول الفقه*.

وفي السنة الأولى، يتمّ تدريس الطلاّب فقه العبادات، وهو فقهٌ لا يتطلّب الاجتهاد ولا يتغيّر بتغيّر الزمان والمكان بالاتّفاق. وبالتالي، فإنّ كتاب *كفاية الأخيار* للفقيه الشافعي تقي الدين الحصني هو المعتمد في المدارس الكلاسيكية والتجديدية معًا (ولكن يوجد خلافٌ مع السلفية في مسألة اعتماد مذهب واحد).

وفي مادّة فقه السيرة يتمّ تدريس كتاب الشيخ محمّد الغزالي *فقه السيرة النبوية*. ويحاول الكتاب رواية السيرة بلغة عصر الغزالي، الذي عاش في القرن العشرين،

وهو لم يستخدم أسلوب التأريخ كما طغت العادة في كُتب السِّيَر، لكن استخدم أسلوبًا يحاكي الرواية أو القصّة. وكان مهتمًّا بإظهار الرسول بحياته اليومية وأوضاعه المادّية كونه كان فقيرًا كادحًا، وألمح إلى صراع الحضارات في الكلام عن الوثنية والإسلام وسيادة الحضارة. كما أنّ الكاتب يقسّم سيرة النبيّ ﷺ إلى مجموعة فترات هي: من الميلاد إلى البعث، فترة الدعوة (جهاد الدعوة)، الهجرة (مقدّماتها ونتائجها)، وتأسيس المجتمع الجديد، والكفاح الدامي (فترة الحروب في المدينة)، والطور الجديد (استتباب الأمور للنبيّ). والملحوظ من هذه التقسيمة النظرة السياسية الحديثة للسيرة النبوية، مع استخدام مصطلحات العصر في النظر إلى التاريخ في محاولةٍ لجعل السيرة مرتبطةً بالواقع المعاش لطلاّب الشريعة. ومع أنّ الكتاب يقتصر على التحليل التاريخي، إلاّ أنّه يعتبر الأفضل من نوعه في كلّيات الشريعة لربطه التاريخ بالحاضر بشكلٍ سلسٍ يسهّل على الطالب إسقاطه على الواقع. غير أنّ المشكلة تكمن في تبسيط الكتاب للواقع التاريخي المعقّد، وترسيخ نظريّة أنّ التاريخ يسير باتّجاه واحد (linear). ولا شكّ في أنّ كون هذا الكتاب يدرّس في السنة الأولى أمرٌ يشاد به لجامعة بيروت الإسلامية. وهذا مختلف عن كثير من الجامعات العربية التي ما تزال تكتفي بتدريس *السيرة النبوية لابن هشام* (ت ٢١٨هـ) والتي نُظر لها نظرة تقديس، ممّا حال دون الوقوف موقف الناقد البصير منها (الغروي، ١٩٩٦: ٣١-٤٣).

أمّا مادّة الفكر الإسلامي في المرحلة الأولى، وهو صفٌّ اختياري، فيعتمد كتاب *أزمة العقل المسلم* لعبد الحميد أبو سليمان، وهو أحد روّاد المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومن العاملين على أسلمة المعرفة، ويعدّ هذا الكتاب مهمًّا حيث إنّه يشكّك في المقاربة الكلاسيكية للدين ويعتبرها أحد أسس أزمة العقل المسلم. ويبدأ أبو سليمان الكتاب بتفصيل الأزمة العقلية التي يعيشها المسلمون، فيقسّم المقاربات الحالية للعلوم إلى ثلاثٍ هي: (١) التقليد (٢) والتغريب (٣) والمقاربة الإسلامية الأصيلة. ويرى أبو سليمان أنّ مقاربات التقليد والتغريب مقارباتٌ محكومةٌ بالفشل، في حين أنّ المقاربة الثالثة أكثر ديناميكية، وهي مرتبطة بالأصول الإسلامية وقادرةٌ على التعامل مع الواقع المتجدّد، وذلك من خلال ثلاثية الوحي

والعقل والكون. ويرى أبو سليمان أنّ هدف هذه الثلاثية استخلاص مقاصد الأحكام والقيم التي تديرها لتأطير مقاربةٍ علميةٍ للواقع الذي يعيشه المسلمون.

ويعتبر اختيار هذا الكتاب مفصليًّا لأنّ أبو سليمان ينتقد المنهج التقليدي الذي تعتمده جامعة بيروت الإسلامية في العقيدة والفقه والقواعد الأصولية، ولا يبدو واضحًا كيف جمع واضعو المناهج التعليمية في جامعة بيروت الإسلامية بين هذا النصّ وسائر المتون في الصفوف الأخرى. ويرى أبو سليمان ضرورة إعادة النظر فيما يعتبر اليوم المتون الأصلية لتنقيتها من الأدران التاريخية التي أصابتها. ويكثر أبو سليمان من استخدام علوم الاجتماع والعلوم السياسية والتعليم والتكنولوجيا، وذلك لإثراء النصّ بما يتوافق مع المنهجية التي يطرحها.

وبعد تقعيد المنهج والمقاربة الإسلامية الأصيلة، يعمد أبو سليمان إلى الدعوة إلى الوصل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية، لكي لا تصبح العلوم الاجتماعية مجرّد إحصاءاتٍ وأرقامٍ تعمل خارج دائرة الوحي بما لا ينفعه. ثمّ يفصّل في أصول البحث الاجتماعي وأصول الشريعة، ويرى أنّ الأصول تشترك على المستوى الأكبر كتحديد الواقع وحلّ مشاكل المجتمع، وإن كانت تختلف في الفروع من حيث كيفية القيام بالإنتاج المعرفي. ثمّ يتعامل أبو سليمان في الفصل الخامس مع الإسلام والتعليم والتكنولوجيا والعلوم التجريبية.

وبشكل عامّ، يُعتبر هذا الكتاب مغايرًا للمنهاج العامّ لجامعة بيروت الإسلامية، وبالتالي فهو إضافةٌ قيّمة تضيف أبعادًا معرفية للنظام التعليمي القائم، كما أنّه يشرح العديد من المفاهيم الضرورية للطالب في العالم الحديث. لكنّ المشكلة الأكبر في الكتاب هي عدم ذكره للمصادر التي أخذ منها المعلومات (ما عدا الآيات القرآنية)، ممّا يصعّب على الطالب البحث والتدقيق بما يزيد عن مادّة الكتاب، وبالتالي يصعّب الفهم الكلّي للمقاربة التي يطرحها أبو سليمان للتعامل مع الصفوف الأخرى.

ويدرس الطلاّب في مادّة العقيدة شرح شيخ الأزهر برهان الدين إبراهيم الباجوري (ت ١٨٦٠) على المتن الشهير عند الأشاعرة وهو *متن جوهرة التوحيد* للإمام اللقاني. ويتعامل المتن مع الإلهيات كأسماء الله وصفاته، والنبوّات في صفات

الرسل، والسمعيات التي تشمل الإيمان باليوم الآخر، مع التفصيل في مراتب الصحابة والأئمّة والكلّيات الخمس للفقه الإسلامي وبعض أحكام الإمامة وأسس فلسفة الأخلاق مع القليل من التصوّف والسلوك. إلاّ أنّ هذا المتن مكتوبٌ بلغة عصر الخلفاء والبيعات لا بلغة عصر الجمهوريات والانتخاب، وبالتالي، فهو متنٌ نظريٌ بامتياز يحاكي واقع دولة الخلافة في الزمن الذي كُتب فيه، أكثر من محاكاته للواقع الذي يعيشه الطالب والذي سيفتي بحسبه بعد تخرّجه.

أمّا في مادّة الآداب الإسلامية فيدرس الطلاّب *رسالة المسترشدين* للحارث بن أسد المحاسبي، وهو متنٌ في كيفية تهذيب النفس بحسب آيات القرآن والأحاديث النبوية وقصص الصالحين والأولياء، ولا يتناول الكاتب جانب علم النفس الحديث، ولا يتمّ تدريسٌ مكمّلٌ لهذا المتن بحسب علوم العصر، وبالتالي، فإنّ الكتاب يخلق جمالياتٍ عقليةً في ذهن الطالب دون وصلها بالعصر الذي يعيشه بشكلٍ مُعاش.

وبالنسبة لصفّ أصول الفقه، يتمّ تدريس كتاب العالم المصري محمّد عبد الوهّاب خلاّف *علم أصول الفقه*، وهو الذي يحاول الجمع بين مدرسة التجديد التي أسّسها محمّد عبده والمدرسة الكلاسيكية. ويرى وائل حلاّق بأنّ خلاّفًا كان عالقًا بين عبده والعلماء الكلاسيكيين بسبب كونه قاضيًا شرعيًّا وبروفسورًا في جامعة القاهرة، وبالتالي، فقد مثّل الجمع بين المدارس الشرعية الغربية والشرقية (Hallaq, 1999). ويُعَدّ كتاب خلاّف من الكتب القصيرة التي تركّز على المصلحة وتعتبرها من أولويات الشريعة. ويقسّم خلاّف المصالح بحسب التقسيم الكلاسيكي إلى: (١) المصلحة المعتبرة وهي تلك التي صرّحت بحفظها النصوص كحفظ الدين والعقل، (٢) والمصلحة المرسلة وهي تلك التي نمت بعد انتهاء الوحي من غير تناقضٍ معه، (٣) والمصلحة الملغاة وهي تلك التي تناقض الوحي.

ويرى خلاّف بأنّ حفظ المصلحة ضروريٌّ لوجود الاجتهاد وبالتالي فهو سابقٌ للقرآن والسنّة، إلاّ أنّ الارتباط بين الاجتهاد والمصلحة لا يكون إلاّ في المسائل التي سكتت عنها الشريعة، وعلى هذا الأساس تنبني مسألة إثبات المصلحة والعمل على الوصول إليها، وهي مسألة مبهمة في كتابة خلاّف. ويكمل خلاّف

بالقول إنّ روح النصّ يجب أن تُحفظ أكثر من ظاهره، إلاّ أنّه لا يخوض في الوسائل التي يمكن توظيفها للحفاظ على روح النصّ، ويقول وائل حلاّق إنّ خلاّف لم يطوّر هذه النظرة إلى روح النصّ وكيفية تجسّدها في الواقع، وكيفية التعامل مع الأحكام الجزئية في ظلّ المقاصد الكلّية للنصّ القرآني (Hallaq, 1999). أمّا الكتب التي يتمّ تعليمها بعد كتاب خلاّف في درجتي البكالوريوس والماجستير، فلا تتعامل مع المقاصد إلاّ باعتبارها جزئيةً في الفقه الإسلامي، لا نظريةً مؤطِّرة لكيفية الإنتاج الفقهي.

وبشكل عامّ، فإنّ السنة الأولى غنيّة بالتناقضات المنهجية بين الكتب، فبين كتاب خلاّف وكتاب أبو سليمان من جهة، والمتون الفقهية والعقدية من جهة، يتبيّن أنّ هناك منهجين يتعامل معهما الطلاّب. ومع أنّ خلاّف يعظّم المصلحة ويعتبرها ممّا تدور الشريعة في فلكه، إلاّ أنّ تدريس فروع الفقه في المنهج لا يعتمد على مقاربة خلاّف، ويؤدّي عدم تطبيق منهج خلاّف إلى عدم فهمه، وبالتالي إلى نسيانه. ولأنّ كتاب خلاّف في أصول الفقه بسيط ويعتبر مدخلاً للأصول لا شارحًا لها، فإنّ الاقتصار عليه لم ييسّر لمنهج خلاّف أن ينتشر بين الطلبة. وينطبق هذا على كتاب عبد الحميد أبو سليمان بالنسبة للقراءة النقدية للمتون التاريخية. ففي حين يرى أبو سليمان أنّ تدريس متون عقائد الأشاعرة مضرّ لكون هذه المتون كتبت في الردّ على طوائف كالمعتزلة وأهل الرأي، يتمّ في صفّ العقائد تدريس جوهرة *التوحيد* التي تمثّل جوهر ما يعترض عليه أبو سليمان؛ وفي حين يسلّط أبو سليمان الضوء على مخاطر المادّية، يتعامل *متن الجوهرة* مع مخاطر فلسفة اليونان. ويظهر كلّ هذا الانقسام الحادّ الموجود في منهاج التعليم في جامعة بيروت الإسلامية؛ وهو انقسام يستمرّ في السنين المقبلة من التعليم كذلك.

ففي السنة الثانية من مرحلة البكالوريوس، يدرس الطلاّب القرآن والعربية والحديث والمنطق والتفسير والأصول. وتبدأ في هذه السنة دراسة قسم المعاملات من كتاب *كفاية الأخيار*، ويتميّز هذا القسم باعتماده على التحليل النصّي للقرآن والسنّة، فيدرس من خلاله الطلاّب فقه البيوع والربا والإجارة وغيرها من الأمور الاقتصادية. ولأنّ الكتاب ألّف في فترةٍ مضت، يغلب عليه طابع المجتمع الزراعي،

ولا يُخاض فيه في عقود الاقتصاد الحديث وما يترتّب عليها من الفقه. كما أنّ مفهوم المصلحة غائبٌ بالكلّية في كلام الحِصني، مع العلم بأنّ المصلحة عند الكثيرين (خلاّف وغيره) من المفاهيم المؤطِّرة لفقه المعاملات.

ويتمّ تدريس صفٍّ اختياري في الأحوال الشخصية على الفقه الحنفي من كتاب شرح *مختصر الأحوال الشخصية* لمحمّد زيد الأبياني، ويتمّ فيه التعامل مع مسائل الخطبة والنكاح وشروطهما وأحكام النساء والمهور والمواليد والنفقات. وفي النظر في أسباب أخذ الأحوال الشخصية من الحنفية لا من الشافعية، نرى أنّ ذلك يعود لقدرة الفقه الحنفي على التعامل مع المتغيّرات بشكلٍ أسلس لكون مدرسة الحنفية مدرسة رأي لا مدرسةً حديثية، كما أنّ الفقه الشافعي في الأحوال الشخصية لم يتمّ تقنينه بعد، بينما تمّ تقنين الفقه الحنفي إذ إنّه كان الفقه المعتمد في الدولة العثمانية، وتمّ تقنينه في ظلّها. وما تزال المحاكم الشرعية السنّية في لبنان تطبّق قانون العائلة العثماني الصادر عام ١٩١٧ قبل سقوط الدولة.

وفي السنة الثالثة من مرحلة البكالوريوس، يدرس الطلاّب القرآن والأصول ومناهج البحث والحديث والبلاغة والتفسير وفقه الجنايات.

وتركّز صفوف مناهج البحث في الكلّيات الشرعية على كيفية صياغة الأبحاث الكلامية، وهذا يعني بشكل أساس مهارات كتابة الرسائل البحثية وبعض المهارات العملية (Hallaq & Sa'ad ad-Din, n.d.). ويتمّ تدريس كتاب الدكتور يوسف مرعشلي *أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات*. وتجدر الإشارة إلى أنّ مرعشلي يحمل شهادتي بكالوريوس وماجستير في الأدب العربي ودكتوراه في الشريعة الإسلامية، وبالتالي، فإنّ كتابه يركّز على التحليل النصّي في الأبحاث وكيفية التعامل مع الأحاديث والآيات والمصنّفات، دون الخوض في أساليب البحث الميداني في العلوم الاجتماعية؛ فمن أصل ٥٣٢ صفحة من الكتاب، يقتصر مرعشلي على ٢٤ صفحة يدرّس فيها المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي ومنهج الملاحظة والمنهج الارتباطي والمنهج التجريبي وشبه التجريبي، في حين يركّز في ما يقارب ٥٠٠ صفحة على الأبحاث الكلامية التحليلية فقط لا غير.

وفي صفّ أصول الفقه يتمّ تدريس كتاب *منهاج الوصول إلى علم الأصول* لعبد الله البيضاوي، ويعتبر الكتاب مرجعًا في التعامل مع العرف في الأصول الشافعية. وتتعاطى دروس الأصول مع المعايير الفقهية في علم الأصول والنصوص التي تُستقى منها الفرائض، وتصحيح ما نقل عن النبيّ ﷺ أو تضعيفه، وشروط الإجماع.

أمّا في مجال الفقه، فيتمّ تدريس كتاب *الفقه المقارن* لعبد الفتّاح كبّارة، والذي يشرح المدارس الفقهية واللغوية في الحضارة الإسلامية، وكيفية وقوع الاختلاف بينها وما في آداب الاختلاف. ثمّ يعمد الكتاب إلى التفصيل في أهمّ مجالات الخلاف كالقرآن والسنّة والحديث النبوي بمراتبه ثمّ أصول الفقه. ويعتبر الكاتب هذا الباب تأسيسًا للمقارنة الفقهية بين المذاهب مع نبذ التعصّب والإخلاص للدليل الشرعي. ثمّ يقارن الكاتب بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الحالي، ويعمد إلى طرح مسائل معاصرةٍ مرتبطةٍ بالعقارات والإيجار لتطبيق هذه المقارنات؛ وبهذا يتميّز الكتاب عن غيره بالتعامل الفقهي مع مسائل معاصرةٍ في السياق اللبناني الذي يعيش فيه الطلبة دون محاولة نقلهم إلى أوقات تاريخية ومواضع بعيدةٍ عن الواقع. أمّا في الفصل الثاني، فيتمّ تدريس فقه الجنايات من كتاب *منهاج الطالبين* للإمام النووي، ويتمّ هذا من خلال تدريس الفصول التالية (والتي تسمّى كتبًا): كتاب القصاص، كتاب البغاة، فصل في شروط الإمامة، كتاب الردّة، كتاب الزنا، كتاب حدّ القذف، وكتاب قطع السارق. ويعتمد الكتاب على التحليل النصّي المستنبط من النصوص الشرعية في زمانٍ كانت فيه دار الإسلام واضحة المعالم، ولا يتردّد النووي في كتابه عن القول بحكم قتل المرتدّ ورجم الزاني وغيرهما من أنواع القصاص.

وفي السنة الرابعة من مرحلة البكالوريوس، يتمّ تدريس التفسير ومناهج البحث والترجمة والحديث والمواريث والخطابة ومقارنة الأديان.

ويتمّ في صفّ مقارنة الأديان التركيز على العقائد المسيحية، حيث تتمّ دراسة الأناجيل الأربعة علاوةً على تاريخ المسيحية والمجامع والكنائس. كما يتمّ الخوض في العقائد المسيحية من وجهة النظر الإسلامية والمسيحية، وتحديدًا الأمور التي

يختلف عليها المسلمون والمسيحيون كصلب المسيح وعقيدة التثليث وكيفية النظر إلى عيسى المسيح في ضوء ما ذكر سابقًا. وممّا لا شكّ فيه أنّ الصفّ يعمد إلى إثبات صحّة الإسلام وبطلان غيره، ويظهر هذا في نصّ الكتاب الذي يدرّس وفي مراجعه التي تشمل كتاب *محاضرات في النصرانية* للشيخ محمّد أبو زهرة.

أمّا صفّ مناهج البحث فيعتمد على كتاب الدكتور صالح معتوق *أصول كتابة البحث العلمي*. ويقسّم معتوق البحث العلمي إلى مرحلة الاختيار ومرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ (أدوات البحث والتفتيش) ومرحلة الصياغة والإخراج الفنّي ومناقشة البحث. ولا يذكر الكتاب أيًّا من طرق العلوم الاجتماعية في البحث، ويقتصر على المصادر الأوّلية والثانوية والمراجع والتخريج والفهارس وغيرها من طرق البحث النصّي المحض.

ومن الجدير بالذكر أنّ الجامعة قد طلبت من د. مأمون طربيه تدريس مادّة علم الاجتماع الإسلامي قبل عدّة سنوات وقد درّسها لمدّة أربع سنوات. ولم تطلب الجامعة منه الاستمرار. وعندما سألته عن الفرق بينها وبين مادّة مدخل علم الاجتماع التي يدرّسها في الجامعة اللبنانية، أجاب بأنّها شبيهةٌ بها ولكن يأخذ بعين الاعتبار حساسية بعض المواضيع. وفيما يتعلّق بتفاعل الطلبة مع هذه المادّة، ذكر أنّه كان هناك تفاعلٌ هامّ أكثر ممّا وجده لدى طلبة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

الماجستير

بينما هناك ثلاثة برامج ماجستير هي: ماجستير في الفقه المقارن، ماجستير في الدراسات الإسلامية، وماجستير في أصول الفقه، سنتناول هنا الاختصاصين الأوّلين فقط. لقد ارتأت الجامعة أنّ الإجازة لا تفي وحدها بغرض الكلّية، وبالتالي "أنشأت مرحلة التخصّص ليتابع الطالب فيها دراسة معمّقة في أحد اختصاصات الشريعة". ومدّة الدراسة في مرحلة التخصّص سنة دراسية، يُعِدّ الطالب بعد نجاحه فيها وبتقدير جيّد على الأقلّ، رسالة علمية في سنة كاملة كحدٍّ أدنى، وسنتين على الأكثر بطلب من المشرف وموافقته.

ومن الجدير بالذكر أنّ شروط الانتساب إلى برامج الماجستير لا تشمل فقط الحصول على شهادة الليسانس في الشريعة الإسلامية، ولكن أيضًا حفظ خمسة أجزاء من القرآن الكريم من الأجزاء العشرة المطلوب حفظها في مرحلة الإجازة العالية: من الجزء الأول إلى آخر سورة التوبة، وأن لا يقلّ معدّل الطالب في السنة الرابعة عن سبعين في المائة.(١) أمّا حملة الإجازات من جميع التخصّصات ما عدا الحقوق فيُقبَلون في قسم الدراسات الإسلامية شرط خضوعهم لسنة تحضيرية يدرسون فيها مقرّر السنة التحضيرية للدراسات الإسلامية؛ أمّا حملة الإجازة من كلّية الحقوق فيستطيعون الالتحاق بشعبة الفقه المقارن بعد خضوعهم لسنة تحضيرية يدرسون فيها مقرّر السنة التحضيرية للفقه المقارن.

بالنسبة **لبرنامج الماجستير في الفقه المقارن**، فقد وصفته الجامعة بأنّه "يعدّ الباحث الواعي والعالم المتبصّر في الأحكام الشرعية المستمدّة من الأدلّة التفصيلية من القرآن والسنّة والإجماع والقياس، ومن أدلّة الأحكام المختلف فيها الاستحسان، والاستصلاح، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، وعمل أهل المدينة، والاستصحاب. ويطلب من الباحث الاطّلاع على فقه أصحاب المذاهب الأربعة وغيرها فيقارن بينها وبين ما رأى علماء القانون".(٢) ويتمّ تدريس الموادّ التالية: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، وفقه الكتاب، ودراسات آحاد الأئمّة، والقواعد الفقهية، والاقتصاد الإسلامي، ومناهج البحث، ومناهج المفسّرين، وفقه السنّة وبلاغة النبوّة، وتحقيق المخطوطات، وآثار اختلاف القواعد الأصولية، ومقاصد التشريع، ودراسات تطبيقية في كتب الفقه والأصول.

في مادّة الفقه، يتمّ تدريس نصوصٍ مختارةٍ من تفسير القرطبي (ت ١٢٧٣م) *الجامع لأحكام القرآن*، وتتعامل النصوص المختارة مع استنباطات القرطبي الفقهية من بعض آيات سورة البقرة. أمّا صفّ دراسات آحاد الأئمة،

(١) يستثنى من هذا الشرط الطلاّب الوافدون من البلاد العربية والذين يكون تقديرهم في الإجازة الجامعية في بلدهم "جيد". وللتسجيل في فرعي الفقه والأصول، يشترط الحضور بنسبة ٨٠% والمشاركة في جميع الامتحانات، وأن يكون المعدّل التراكمي في السنوات الأربع في موادّ التخصّص: الأصول، الفقه، اللغة العربية وعلوم القرآن "جيّدًا جدًا" أي ثمانون فما فوق.

(٢) http://www.biu.edu.lb/pages/majors/masters/requirements.php.

فينظر في مشروع الإمام محمّد بن إدريس الشافعي في أصول الفقه، وبالتحديد إلى: (١) سيرته والجوّ العلمي السائد في عصره، (٢) ومساهماته العلمية والمصادر التي استقى منها علومه، (٣) وأصوله في الفقه والفروع التي بناها على تلك الأصول، (٤) والأمور التي أثّرت في كتابات الإمام الشافعي. أمّا الكتاب المعتمد في تدريس مشروع الشافعي فهو كتاب محمّد أبو زهرة *الشافعي: حياته وعصره، آراؤه وفقهه*، ويعمد الكتاب إلى إعطاء نظرةٍ كلاسيكية للإمام الشافعي، ويركّز على شرح نظرته في الأصول لا على كيفية تطوّرها في سياقها الزمكاني، وعليه فإنّ أبو زهرة ستاتيكي في مقاربته للشافعي، ولا يخضعه للتاريخ والظروف. فهو يعرض الشافعي على أنّه العالم المتصدّي لتحدّيات زمانه، الذي يحاول تحديد طبيعة الإسلام على ما أراده الله ورسوله ضدّ الفئات الناشئة آنذاك كالمعتزلة، وهو الذي قدّم النصّ على العقل في نظره الفقهي، ويبيّن هذا ميول أبو زهرة نحو المدرسة الكلاسيكية الأزهرية.

أمّا في مادّة أصول الفقه، فيتمّ تدريس كتاب *المستصفى* للغزالي، وهو كتاب أميل لطرق المتكلّمين في التصنيف. ويحاول فيه الغزالي رسم حدود العقل والنصّ والتكليف، ومن ثَمَّ يخوض في مفهوم الاستحسان الذي يعتبره امتدادًا للقياس، ولا يعتبره مصدرًا للتشريع بحدّ ذاته. ويرى الغزالي أنّ المصلحة لا يؤخذ بها إلاّ في حال الترجيح بين رأيين فقهيين مستويين في قوّة الحجّة. ويقول بأنّ أيّ قولٍ يخرج خارج الحدود التي يقرّها في كتابه *المستصفى* تؤول إلى الوهم. ويُطلب من التلاميذ قراءة قسمٍ معيّنٍ من هذا الكتاب وهو "القطب الرابع: في حكم المستثمر وهو المجتهد"، وهو القطب الأخير الخاتم لنظرية الكتاب، والذي يحوي الإسقاطات العملية لما ورد فيه من النظريات.

أمّا مادّة القواعد الفقهية فتعتمد على كتاب الإمام السيوطي *الأشباه والنظائر*، وهو الكتاب المعتمد في قواعد المدرسة الشافعية. ويرى السيوطي أنّ القواعد الفقهية تنتج عن استقراء الأحكام الشرعية، وليست منصوصةً بالحرف في القرآن والسنة، وإن وجدت الإشارة إليها. أمّا تطبيقات هذه القواعد فتعتمد على علل الأحكام، فإذا اشتركت الأحكام في العلّة اشتركت في الحكم، وإن اختلفت في

العلّة اختلفت في الحكم، وعليه فليست القواعد مرجعًا في ذاتها، بل هي جزءٌ من صناعةٍ معقّدة للحكم الشرعي. ويتعامل مع الخلافات الكلاسيكية في المسائل الفقهية، فيما يرتبط بالنصوص واستنباط الأحكام من تلك النصوص. ومن الأمثلة على هذه الخلافات الخلاف المنتشر بين المعنى الحقيقي للنصوص والمعنى المجازي في تأويل آيات الأحكام. وكالعادة، يقتصر الكلام في الأمور الفقهية على الأحكام دون النظر في المآلات والمقاصد التي انبنت عليها تلك الأحكام.

أمّا مادّة مقاصد الشريعة فيدرس فيها الطلاّب كتاب العالِم المعاصر نور الدين الخادمي المسمّى *علم مقاصد الشريعة*. ويتعامل الكتاب مع تعريف مقاصد الشريعة، والعلاقة بين المقاصد والنصوص، ومواضيع المقاصد، والعلاقة بين المقاصد والأدلّة الشرعية، والمقاصد وعلل الأحكام، وفوائد المقاصد، وتاريخ علم المقاصد، وإثبات المقاصد، والمصلحة والمقاصد، وأنواع المقاصد، وشروط المقاصد وحدودها، والمصالح والمفاسد والمقاصد، والمقاصد والابتلاءات، وتطبيق المقاصد في الفقه. ويرى الخادمي أنّ علم المقاصد سيفٌ ذو حدّين، حيث إنّه قد يستخدم للحفاظ على الشريعة في وجه التغيّرات الزمكانية من جهة، وقد يستخدم لتفريغ الشريعة من معانيها وأحكامها الأصلية من جهة أخرى. إلاّ أنّ المؤكّد عنده أنّه يمثّل وسطية الإسلام. ويعمل الكتاب على عرض كلام السابقين في المقاصد بشكل حديثٍ سهلٍ للطلاّب في كلّية الشريعة، ومع أنّ الخادمي لا يخالف ما قال به الغزالي والشاطبي وغيرهما، إلاّ أنّه يعمل على توسيع دائرة استخدام المقاصد الشرعية، فحين ينظر إلى استخدام المقاصد على أنّها هي علل الأحكام مثلاً، يرى الخادمي أنّ المصلحة قد تكون هي علّة الحكم إن نصّ الشارع على ذلك في القرآن، وبالتالي، فقد تتساوى المقاصد مع عِلل الأحكام حال التصريح.

أمّا في مادّة الاقتصاد الإسلامي، فيُدرَّس كتاب *عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة (دراسة مقارنة)* لصالح حميد العلي. ويبيّن هذا الكتاب أنّ للاقتصاد الإسلامي ثلاثة أهداف: تحقيق النموّ الاقتصادي، وتحقيق سعادة الإنسان، وتخفيف حدّة التفاوت في توزيع الثروة: تدابير سلبية وإيجابية (زكاة، شرع النذور). وقد بدأ البحث بالتركيز على الجوانب المعيارية كالتنظير

للوفاء بالاحتياجات من أجل الوصول إلى الرفاهية (Wellbeing) بدل تلبية الرغبات الغريزية، واستبدال الربا بالمرابحة، والتشديد على التوازن بدل التحسين الأقصى (Optimizing) إلخ. ومن ثمّ قدّم دراسات وضعية على تحليل السلوك الاقتصادي، وإن قلّت مقارنةً بالكمّ الغزير للدراسات المعيارية. إنّ التقييم الذي أقوم به هنا هو بحجم الإنتاج المعرفي وليس فيما إذا استطاع فعلاً عمل خرق معرفي. فهذه الأدبيات عادة ما تتبنّى البراديغم النيو – ليبرالي متأثّرةً بالوضع في الخليج العربي وغير مهتمّةٍ كثيرًا بالعدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة. وركّز العلي على محاربة الاحتكار مثل محاربة الربا، وإن لم يذكر شيئًا عن كون احتكار الدولة لبعض المصالح للحفاظ على المصلحة العامّة مخالفًا للتعاليم الإسلامية أم لا.

وفي مقدّمة هذا الكتاب، يعتبر المؤلّف أنّ الاقتصاد الإسلامي يتفرّد بستّة أمور: الاقتصاد الإسلامي محيط بالكلّيات والجزئيات؛ وإحاطته ثابتة على الزمان والمكان؛ وشامل للجنس البشري بغير تمييز؛ ومصدره الأوّل مفارق لقدرات البشر لأنه وحي من عند الله؛ وأنّ ما فيه من اجتهاد مقصور على المسائل والفروع دون الأصول والكلّيات؛ وإنّ قوانينه دقيقة ويقينية وشاملة. ونجد هنا أنّ اللغة هي في غاية الوضعية "قوانينه دقيقة ويقينية وشاملة"، علاوةً على إضفاء أسطورة الفرادة: "يختلف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي عنه في المذاهب والمدارس الاقتصادية، من حيث أساليب إنتاج السلعة وتوزيعها.. فالعمليات الإنتاجية يجب أن تكون ضمن إطار الشريعة الإسلامية" (العلي، ٢٠٠٠: ١٠١). وليس من نافلة القول أنّ هذا الكتاب مليء بالمراجع الفقهية والوضعية ولكن كلّها قديمة (من سنوات السبعينات والثمانينات) وباللغة العربية.

وبالنسبة لمادّة مناهج المفسّرين، فتعتمد الكلّية كتاب الدكتور محمّد حسين الذهبي *التفسير والمفسّرون*. ويسرد الكتاب التعريف اللغوي للتفسير ثمّ تاريخ التفسير بدءًا من النبيّ ﷺ ثمّ الصحابة فالتابعين، ثمّ أهمّ كتب التفسير وأنواعه من التفسير بالأثر والتفسير بالرأي. ثمّ يسرد الكاتب الخلافات بين الفرق الإسلامية في مناهج التفسير، رادًّا على المعتزلة بشكلٍ أساس. ثمّ يفرد الكاتب فصلين للتفصيل

في مناهج القاضي عبد الجبّار والزمخشري في تفسيريهما، والمشاكل التي دارت حول هذا التفسير.

أمّا بالنسبة **لبرنامج الماجستير في الفكر الإسلامي المعاصر**، فقد وصفت الجامعة هذا البرنامج بأنّه يعطي "فرصة للاطّلاع على جهود المسلمين في العلوم الإسلامية المختلفة، وتتبّع الفكر الإسلامي المعاصر. ويُعِدّ هذا البرنامج الطالبَ ليكون باحثًا جيّدًا في العلوم الإسلامية وقادرًا على مواجهة الصعاب بصيرًا بما يصلح المجتمع" (موقع جامعة بيروت الإسلامية). وتخضع جميع الموادّ التحضيرية التي يتمّ تدريسها للبردايغم الأشعري الكلاسيكي، وتستند إلى التراث الإسلامي بشكلٍ متجذّر، باستثناء صفّ المدخل إلى علوم الاجتماع فإنّه يستند إلى علماء غربيين. ويدرس الطلاّب في صفّ العقيدة الإسلامية ومقارنة الأديان العقيدة الأشعرية ومواقفها من مخالفيها كالمعتزلة، فيما قد يُعتبر ملخّصًا *لمتن العقيدة الطحاوية*.

أمّا في مادّة القواعد الفقهية فيُرتكز كذلك على كتاب *الأشباه والنظائر*، وقد تمّ التفصيل فيه سابقًا.

أمّا مادّة التفسير – التي يُتوقّع أن تتعامل مع معاني الآيات – فتقتصر كذلك على استنباط الأحكام من الآيات، ولا تُدرّس فيها طرق التفسير. ويعتمد التفسير في هذا الصفّ على التأويل والتفسير اللغوي دون النظر في الواقع الاجتماعي الذي يتمّ فيه إسقاط الأحكام المستنبطة من النصّ القرآني.

ويتمّ في هذه الصفوف إبراز التراث الإسلامي على أنّه إرثٌ جامدٌ محدّد المعالم، مع الاعتماد على المسائل الفقهية على أنّها هي تلك المؤطّرة للتراث. وتعتبر هذه النظرة هي الأساس في اعتماد المقاربات النصّية للواقع، بدل المقاربات السوسيولوجية التي تسمح بتفسير الواقع. ومن المعلوم بأنّ صحّة الإفتاء ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفهم النصّ من جهة، وبتحقيق المناط من جهة أخرى. ويستوجب تحقيق المناط إدراك الواقع كما هو – وهذا من شروط الاجتهاد التي يفتقر إليها البرنامج التعليمي في الكلّيات الشرعية حاليًّا.

أمّا في صفّ "مدخل إلى دراسة العلوم الاجتماعية"، فيتمّ تدريس كتاب *مدخل إلى دراسة العلوم الاجتماعية* للأستاذ توفيق العوجي، يفصل فيه بين النظم

الغربية كالاشتراكية والرأسمالية وبين الإسلامية، ثمّ يقول بأنّ الاقتصاد هو محاولة حلّ مشكلة محدودية الموارد. وينتقد العوجي الاشتراكية بأنّها لا تحفّز المرء على العمل وتفتقر إلى الأدوات الإدارية المطلوبة لتوزيع الموارد بشكلٍ عادل. وفي فقرة أخرى، يصف العوجي مشكلة الموارد بكونها مشكلةً علمانيةً فيقول:

"رغم اختلافها الشديد في معظم المبادئ والأصول إلاّ أنّ المذاهب الوضعية اتّفقت تمامًا في مسألة ربط الاقتصاد بالمادّة وقصره عليها، وبالتالي فصل الاقتصاد عن الدين والأخلاق والقِيم الإنسانية، ممّا جعل الفشل نتيجةً حتمية للأنظمة التي قامت على أسس تلك المذاهب، وجعل الظلم والفقر أو الشقاء والضياع من نصيب الشعوب التي ابتليت بتطبيق أيٍّ منها، واتّسمت العلاقات الدولية بالفتن والحروب ونهب خيرات الشعوب، على نحوٍ لم يشهده التاريخ من قبل".

وبناءً على هذا، يرى العوجي بأنّ المشكلة ليست في إدارة الموارد فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الأبستمولوجيا والأخلاق الغربية، التي يقابلها النظام الإسلامي الذي يعرّفه بأنّه "مجموعة الأصول العامّة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنّة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كلّ بيئةٍ وكلّ عصر".

ويعتبر عوجي كذلك أنّ مشكلة الفكر الغربي تكمن في تمحوره حول مسألة القوّة وتوزيعها في المجتمع، في حين أنّ الفكر الإسلامي يتمحور حول مسألة الحقيقة ونشرها في المجتمع، وهذا خلافٌ جذري بين الفلسفتين، ويفصّل في ذلك قائلاً:

"الفكر المادّي بأسسه التي تشكّلت منها أنظمة الاستعمار والاشتراكية، يعود إلى روما القديمة وإلى اليونان ومصر القديمة أي "الثقافة الفرعونية". إذا درسنا بتمعّن تاريخ الحضارات الإنسانية ماذا نرى؟ نجد أنّ الفرق الأساس بين الحضارات التي تمسّكت بالحقّ والحضارات التي تمسّكت بالقوّة يعود إلى مفهوم الحقّ عندهم: (١) الذين اعتبروا الحقّ فوق القوّة يقولون: نظام الحقّ على الجميع تطبيقه ولا يتغيّر بتغيّر مصلحة (٢)

والذين اعتبروا القوّة فوق الحقّ يقولون: نظام الحقّ كيفي تقرّره السلطة حسب ما تراه مناسبًا لمصلحتها وعلى قياسها".

وبالنسبة لصفّ مناهج البحث فهو مبنيٌّ على ملاحظات الدكتور علي الطويل، ويتناول مواضيع الاستقراء والاستنتاج، والتوثيق وطرق الاستدلال، وأساليب البحث والتعامل مع المتغيّرات. ويكتفي المدرّس بتدريس كيفية كتابة أوراق البحث ولا يعطي معلوماتٍ عن مناهج فهم الظواهر الاجتماعية.

وفي **برنامج الماجستير في الدراسات الإسلامية** يتمّ تدريس: الاقتصاد الإسلامي، ودراسات آحاد الأئمّة، ومناهج المفسّرين، والقواعد الفقهية، وإعجاز القرآن وبلاغة النبوّة، ومناهج البحث، وفقه الشركات، واللغة العربية، وتاريخ السنّة، ومقاصد التشريع، وتحقيق المخطوطات، وعلم الجرح والتعديل.

ويُعتبر برنامج الدراسات الإسلامية مدخلاً عامًّا إلى العلوم الإسلامية دون أيّ تخصّصٍ فيها، كما يبدو من الطابع العامّ للصفوف التي تُعطى. وتشترك في الصفوف مع غيره من البرامج عدا علم الجرح والتعديل وتاريخ السنّة وفقه الشركات.

وتعتمد مادّة تاريخ السنّة على كتاب *الحديث والمحدّثون* لمحمّد أبو زهرة، ويعمد الصفّ إلى تأريخ جمع الحديث وتطوّر مفهوم السنّة النبوية. وكما ذكرنا سابقًا، فإن أبو زهرة كلاسيكي المنهج في الفقه والأصول، وبالتالي فهو يعتمد على المقاربة الكلاسيكية في النظر إلى السنّة. ويتعامل صفّ تاريخ السُّنَّة مع خمس حقب زمنية تشمل فترة الخلافة الراشدة، والقرن الهجري الثاني، والقرن الهجري الرابع، وما بين القرن الرابع والعام ٦٥٦ للهجرة، وما بين العام ٦٥٦ للهجرة وكتابة الكتاب. ويركّز أبو زهرة في كتابه على عدد قليلٍ من العلماء الموثّقين من قبل المؤسّسة الكلاسيكية الإسلامية، ويشرح قدرة العلماء المعاصرين على استخلاص الفوائد من نصوص السنّة دون النظر في الإشكاليات التي يطرحها الكثير من المفكّرين الحاليين في مسألة تاريخية السنّة ودقّة نقلها.

برامج الدكتوراه

ترى جامعة بيروت الإسلامية أنّ "من يتصدّر لإصلاح المجتمع وتقويم اعوجاجه لا يكتفي بدرجة التخصّص (الماجستير) لأنّها وإن أكسبته خبرة ودراية في الدين إلاّ أنّه لا زال بحاجة إلى مزيد من البحث والدرس، من هنا كان لا بدّ من مواصلة الدراسة للحصول على العالمية الدكتوراه" *(موقع جامعة بيروت الإسلامية)*.

ولا توجد صفوفٌ جديدةٌ تُعطى للداخلين على برنامج الدكتوراه في جامعة بيروت الإسلامية، إلاّ أنّ شرط الدخول إلى برنامج الدكتوراه إنهاء برنامج الماجستير في الفقه المقارن أو الدارسات الإسلامية أو أصول الفقه. أمّا من تخرّج من برنامج الفكر الإسلامي المعاصر فلا يُسمح له المباشرة بالدكتوراه حتّى يأخذ صفوف أحد البرامج الثلاثة الأخرى، ويكمل الدكتوراه في البرنامج نفسه. ويعدّ الطالب أطروحة الدكتوراه في ثلاث سنوات.

رسائل الماجستير والدكتوراه

تتنوّع مواضيع رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة بيروت الإسلامية بين تلك العلمية المحضة المتعلّقة بتأويل النصوص أو الدراسة التاريخية، وبين تلك التي تهدف للتعامل مع الواقع الاجتماعي بمواضيعه المختلفة (التربوية والسيكولوجية والسياسية والاقتصادية وغيرها). على أنّ أكثر الرسائل تنحصر بالماضي، سواء من ناحية تحقيق المخطوطات ومقارنة النصوص من جهة، أو النظر في التاريخ والظواهر التي حدثت وانقضت.[١]

ولعلّ لهذا النوع من الدراسات الأهمّية القصوى في مجالات الدراسات الإسلامية التاريخية والشرعية النظرية، إلاّ أنّ غالبها يظهر نوعية الباحث الذي تنتجه

(١) لقد تمّت دراسة عيّنة مؤلفة من ١٦ أطروحة، شملت المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، علاوةً على المواضيع النصّية التاريخية. وقد تمّ تحليل الرسائل وتقييمها من جانب الموضوع المنتقى ومن جانب المنهجية التي اتّبعها الباحث في إنشاء وصياغة الفكرة الرئيسة التي أراد إيصالها من خلال الأطروحة.

كلّيات الشرعية، والمجالات التي يحتاج فيها إلى تطوير، بناءً على صفوف مناهج البحث التي تمّ التفصيل فيها في الفصل السابق. ومن الأمثلة على هذا رسالة صبري غريري "الإسلاموفوبيا في الإعلام الغربـي"، حيث اعتمد الكاتب على كتابات إدوارد سعيد وغيره ممّن عُنوا بالاستشراق مع النظر في الإعلام الأميركي والبريطاني والدنماركي. ومع وجود انتقائية في التعامل مع الإعلام، فإنّ الرسالة لا تنتج أيّ علمٍ جديد، وتكتفي بإعطاء قراءة للإعلام من خلال عدسة الاستشراق، دون الزيادة على نظرية الاستشراق ولا على طرق تعديل الإنتاج الإعلامي (غريري، ٢٠١٦).

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك رسالة محمّد عبد الهادي فاعور "المصلحة المرسلة"، والتي عملت على نقد التعامل الحالي مع مفهوم المصلحة بالنظر إلى المصادر الفقهية والنصّية لهذا المفهوم. ويشكّك فاعور في التعامل المعاصر مع المصلحة. وقد نشر بعد هذه الرسالة كتابًا بعنوان *المقاصد عند الإمام الشاطبـي*، دافع فيه عن المفهوم الكلاسيكي للمقاصد، وانتقد إعادة التفسير التي يطرحها البعض لكلام الشاطبـي والغزالي. ومع أنّ ما يطرحه فاعور يعتبر جديدًا على الساحة الأكاديمية، إلاّ أنّه تمظهرٌ للتعامل النصوصي السائد في هذه الدوائر. علاوةً على ذلك، نشر فاعور كتابًا بعنوان *الدولة الإسلامية بين الثوابت والتغيير*، وقال فيه بأنّ القرآن والسنّة لم يحدّدا نظامًا معيّنًا، بل وضعا الأطر العامّة والقواعد الأخلاقية الكبرى كالشورى والعدالة. ومن الأمثلة الأخرى على هذا، رسالة ماجستير عثمان بخاش حول "مفهوم الدولة الحديثة من وجهة نظر إسلامية"، حيث تغاضى عن أكثر الباحثين المعاصرين في الدولة الحديثة كوائل حلاّق وجون راولز وتشارلز تايلور وغيرهم، في حين ركّز على لوك وروسّو وهوبز، وهنا تكمن مشكلة اجتزاء الأفكار عن التطوّرات التي لحقتها، والتي قد تتعامل مع ما يطرحه المؤلّفون. ومع أنّ رسالة بخاش حازت على درجة امتياز، يشير بخاش إلى اختلاف الدكاترة وقت المناقشة حول مفهوم الخلافة، فقد رأى بسّام الصبّاغ إمكانية استبدال كلمة "دولة الخلافة" بكلمة "مشروع الخلافة" للدلالة على استمرارية هذا المشروع إلى الزمن المعاصر دون انحصاره في عصرٍ مضى.

وتتّبع أغلب الرسائل المنهج البحثي النصّي، فتنطلق من التعريفات العلمية إلى الكلام النظري عن الظواهر الاجتماعية كالانتحار وتأثير التلفاز وغيرها، دون استخدام العمل البحثي الميداني كتعبئة الاستمارات أو القيام بالمقابلات المعمّقة مع فئاتٍ تتمُّ دراستها. وبناءً على هذا، فإنّ الأبحاث تفتقر إلى المعطى الواقعي الذي يمكّنها من التأكّد والتحقّق من الكلام النظري من جهة، وتفتقر إلى المعطى الذي يسمح بتطوير النظرية البسيطة لتتلاءم مع الواقع المعقّد، فتضيف طبقاتٍ أخرى للبحث كالمستوى المالي والخلفية الاجتماعية والدرجة العلمية للأهل وغيرها من المتغيرات التي قد يفتقر إليها المعطى النظري المحض.

ويحاول محسن قويدر في رسالته "إعداد القوّة لمواجهة أعداء الأمّة في ضوء القرآن والسنّة" إنشاء نظرية عسكرية من خلال النظر في الآية الكريمة ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ﴾ (سورة الأنفال، ٨: ٦٠). ومع أنّ الكاتب يعمل على دعم الجانب النظري من خلال النظر في الآية ومعانيها، إلاّ أنّه لا يعرّض هذا العمل لتبعاته الواقعية في ظلّ وجود الأسلحة النووية والتدخّلات العسكرية الإنسانية والحروب الوقائية وغيرها (قويدر، ٢٠١٥).

وتفتقر أغلب رسائل الماجستير والدكتوراه إلى النظر في المصادر الغربية أو غير المسلمة، وبالتالي، ففي أغلب الحالات، يعتبر الكاتب أنّه يكتب وحده أو في فضاءٍ إسلامي فقط، وهذا يعرّضه للكثير من المشاكل التي تشمل التكلّم فيما نُقِض أصله حديثًا، وإعادة اختراع العجلة وبالتالي بذل الجهد فيما تمّ الاجتهاد به والانتهاء منه، وتضييع المجهود فيما هو موجودٌ أصلاً، كما أنّه يحرم الطالب من اكتساب العمق المطلوب في فهم موضوع البحث من خلال قراءة كلِّ ما كتب فيه. وينتج هذا مشكلةً أخرى هي أنّ الكثير من الأبحاث السابقة تعتمد المنهجية النظرية نفسها للأبحاث اللاحقة، وبالتالي، فإنّ وجود المعطى النظري غير المُخضع للامتحان الميداني يجعل الأخطاء تتفاقم مع الزمن وتزداد المنهجية في انفصالها وبُعدها عن الواقع. وقد افتقرت رسالة قويدر عن الإعداد الحربي إلى النظر في المصادر الغربية كذلك، مع أنّها تُنشِئ نظرية عالمية يُفترض أن توضع في سياق النظريات الأخرى

الموجودة في مجال التنظير العسكري (قويدر، ٢٠١٥).

وتشمل مشاكل الأبحاث كذلك خلق نوعٍ من المقابلة في المقارنة بين البراديغم الغربي والبردايم الإسلامي من الأساس، وبالتالي فغالبًا ينشأ نوع من الهجوم على البراديغم الغربي مع افتراض الأسبقية والأفضلية للنظام الإسلامي قبل الخوض في البحث. وإن كان هذا ممّا لا إشكال فيه، فالإشكال موجودٌ في طرق الإثبات التي لا تلجأ إلى القيام بإحصاءات ودراساتٍ ميدانية، بل تكتفي بجلب الكلام من مصادر إسلامية، وعليه فيكون الكلام في كثيرٍ من الحالات عن ظلم المسلمين في القانون الدولي مثلاً، وسماحة الإسلام بالمقارنة مع همجية الغرب، والسبق العلمي الإسلامي وظلم الكنيسة، وما يشابه هذا من النديّات التي تعمل على الإعذار التبريري أكثر منها على الإنتاج المعرفي الرصين، ممّا يعطي الإسلام هالةً من القدسية التي تمنع التعامل معه كمادّة علمية. وتُظهر رسالة حنان برغلي "الإسلام بين العالمية والعولمة" هذه المشكلة، حيث تحاول المقارنة بين سمة الإسلام (العالمية) وسمة السيطرة الأميركية (العولمة) والتي تنسبها برغلي إلى اللوبيات الصهيونية، دون أي دليلٍ حقيقي. وتكرّر الرسالة السرديات الإسلاموية التي ترفض العولمة بشكلٍ تامّ، وتعتبرها خطرًا كبيرًا على الإسلام، ويتمّ هذا دون أي إحصاءات أو دراسةٍ للواقع اللبناني الإسلامي. ويلاحظ كذلك غياب النظر في المراجع الغربية التي تنظّر في مسألة العولمة أو في رؤيتها للإسلام، ممّا يقدح في منهجية وموضوعية الرسالة (برغلي، ٢٠١١).

وهنا تظهر مشكلة أساسية وهي ضعف الإنتاج المعرفي في حالة أكثر الرسائل، حيث إنّها تعمل على تكرار العلم الموجود في الكتب بشكلٍ يدافع عن الإسلام أو ينصّع صورته مع غياب الأصالة الفكرية والإبداع الفكري. وبالتالي فبدل أن تكون الرسالة زيادةً على مخزون الجماعة العلمية، تصبح ممرًّا لتخرّج الطالب دون صناعة الباحث المحترف الذي يستطيع خوض غمار العالم الأكاديمي البحثي بشكلٍ سلسٍ ومرتاح. ففي رسالة سامر مزهر "حقوق الإنسان في ظلّ الحرب على الإرهاب"، يسرد مزهر النصوص القانونية الدولية وبعض النصوص الفقهية وتصوّر كلٍّ منهما للإرهاب، مع ذكر الفوارق بين تطبيق حقوق الإنسان في العالم الغربي،

والاكتفاء بذكر النظريات الإسلامية لِيُريَ علوَّ الإسلام على النظريات الغربية وأفضليته، طبعًا دون النظر في التاريخ الإسلامي لتطبيقات هذه الأحكام الفقهية بشكلٍ دقيق (مزهر، ٢٠١٧).

وأخيرًا، من الملاحظ غياب الإشارة إلى اقتراحاتٍ عملية في آخر رسائل الماجستير، وعليه ففي نقد الواقع والإضاءة على مشاكله، يترك الكاتب القارئ محتارًا في كيفية التعامل مع الظاهرة، ممّا يحدّ من عملانية الرسائل التي يتمّ إنتاجها. ومن الأمثلة عليه رسالة خديجة عبد الله شهاب "المنهج التربوي الإسلامي في بناء الشخصية العلمية"، التي تنتقد فيها منهجية بناء العلماء، وانفصال التعليم النظري عن الواقع العملي، وترى أنّ تفاقم هذه المشكلة يأتي من جمود المؤسّسات التعليمية الإسلامية، وأنّه من الضروري إنتاج مناهج تعليمية جديدة، ولكنّ المشكلة أنّ الرسالة تتوقّف هنا، ولا تعمل على إنشاء مقترحات يمكن من خلالها تحويل هذه الرسالة إلى خطّة تغيير للمناهج. كما أنّ الرسالة تفتقر إلى النظر إلى المصادر الغربية، حتّى تلك التي تعاملت مع تغيير مناهج التعليم كباولو فريير (شهاب، ٢٠١٤).

ثانيًا: كلّية الدعوة الإسلامية

تمّ تأسيس كلّية الدعوة في العام ١٩٨٩، وكان يشرف عليها الشيخ عبد الناصر الجبري – عضو تجمّع العلماء المسلمين ورئيس حركة الأمّة ورئيس تجمّع الشخصيات والهيئات الإسلامية في بيروت. وتاريخيًّا، تمّ تمويلها من النظام الليبي وما زالت قريبة من أوساط حزب الله، وينظر لها بعين الريبة من قبل دار الإفتاء.[1]

وفي صفّ أصول الفقه في كلّية الدعوة، يتمّ تدريس كتاب *ضوابط المصلحة* لمحمّد سعيد رمضان البوطي (البوطي، ٢٠٠٠). ويقوم هذا الكتاب على مناقضة نجم الدين الطوفي، أوّل من جعل المصلحة مرتكزًا في الشريعة، ويقوم بعرض مناهج الإمام مالك والشافعي وأبي حنيفة والإمام أحمد واستخدامهم المصلحة

(١) مثلاً تمّت إقالة د. هلال درويش، رئيس قسم في كلّية الدعوة، من دار الإفتاء بسبب "المصلحة الإسلامية العليا".

والاستحسان ضمن حدود الشريعة. ويقول البوطي في هذا: "الأخذ بالاستصلاح محلّ اتّفاق من أئمّة المسلمين وعلمائهم، ولا يضير ذلك أنّ كثيرًا من هؤلاء الأئمّة لم يعدّوا الاستصلاح أصلاً مستقلاً في الاجتهاد، وأنّهم أدمجوه في الأصول الأخرى، إذ الخلاف لا ينبغي أن يكون في التسمية والاصطلاحات" (البوطي، ٢٠٠٠: ٢٢٠). ويرى البوطي أنّ مفهوم المصلحة الذي يتمّ توظيفه اليوم هو في حقيقته المفهوم الغربـي لا ذاك الشرعي، وبالتالي فهو مبنيٌّ على اعتبارات بينثام وميل الليبرالية. ويرى البوطي أنّ الاتفاق على مفهوم المنفعة هو اتّفاق عامٌّ ظاهري، إذ هناك خلافٌ طويل حول حقيقته، ويستشهد بقول ميل بوجود اختلاف في مفهوم المصلحة بين سقراط وبروتاغورس (البوطي، ٢٠٠٠: ٤٢). وباختصار، يُعتبر هذا الكتاب نقدًا للمفاهيم التجديدية للمصلحة، وبعكس خلاّف، يرى البوطي بأنّ المصلحة ليست من مصادر التشريع بل هي تقع تحت مجموعة من الضوابط الشرعية الإسلامية. كما يعتبر أنّ تطبيق المصلحة يكون فقط عندما لا يكون هناك نصّ من القرآن الكريم أو السنّة.

أمّا في مادّة الأخلاق، فيُدرَّس كتاب *الأخلاق: دراسة منهجية* للكاتب الشيخ حسين عزّ عطوي. ويحاول في بدايته المقارنة بين الأخلاق عند الفلسفات العالمية، فيعرض البوذية والهندوسية والفلاسفة واليهود والمسيحية. ولكنّ المشكل في عرضه هو الاجتزاء الذي لا يعطي تلك المدارس حقّها من النظر والمنطق، فهو يعمل على نقدها بشكلٍ يدفع القارئ إلى إنكار صحّتها فورًا، وهذا مشكل من الناحية الأكاديمية للكتاب. علاوةً على ذلك، فإنّ الكاتب قلّما يذهب إلى المصادر الأساسية للديانات والفلسفات، وإنّما يعتمد على مصادر ثانوية تتكلّم عن الفلاسفة. فمثلاً، بدل أن يذهب إلى كتب الفقهاء والفلاسفة اليهود للكتابة عن اليهودية، ذهب إلى كتاب *اليهودية* لأحمد شلبـي، وهو كتاب كُتِب بعيد الانتفاضة الأولى، وفيه ما فيه من المشاكل والتحيّزات التي سادت تلك الحقبة ضدّ اليهود. ولا ينحصر هذا باليهود فقط، ففي الكلام عن النصرانية يركّز الكاتب على جرائم الكنيسة التاريخية لإظهار كون المسيحية فاسدةً في مجالها التطبيقي. ويقوم بعد ذلك بالكلام عن تركيب النفس الإنسانية بين القلب والنفس والضمير، إلاّ أنّه

لا يعتمد في هذا على أيٍّ من دراسات علم النفس المتعلّقة بهذا المجال، وإنّما يقتصر على النصوص الشرعية مع المنطق البسيط، وهو في هذا يتعامل مع القارئ بالمنطق قبل الفلسفي (pre-philosophical). بعد ذلك، يعدّد الكاتب الأخلاق الأساسية في الحضارة العربية كالمروءة والصدق والأمانة وغيرها، ولكنّه يتعامل معها بالتعامل الفلسفي الذي ينطلق من التعريفات، ثمّ يبني عليها ما يجب أن يُفعل ويُترك، دون اللجوء إلى دراسات الواقع، ولعلّ أقرب ما قارب الكاتب الواقع من خلال مشاهداته فيقول مثلاً بأنّنا في زمان ضاعت فيه المروءة وصار الناس يتقرّبون فيه من السلاطين، وفي هذه المقاربات ما يُشكل من ناحية المصدر والتحقيق، خاصّة لكون الكتاب يعتبر مرجعًا أكاديميًّا في كلّية الدعوة. ولأنّ الكاتب يعتمد على كتب القدماء في تحديد الأخلاق، فقد اعتبر مثلاً أنّ الأكل في الأسواق يعتبر من خوارم مروءة الرجال، أو ارتداء الملابس الغربية (التي يرتديها الناس كلّهم في الوقت الحالي). وتظهر من خلال هذا المنهجيةُ النصّية التي تحكم مقاربة الواقع، والتي تُعتمد كأساس في كثير من كتب الجامعات كما عرضنا. وفي الفصل الأخير يتكلّم الكاتب عن المخاطر التي تحيط بأخلاق المسلمين من خلال مؤامرات اليهود والنصارى على الدين الإسلامي. ويقول بأنّ اليهود والنصارى هم ألدّ الأعداء مع المشركين، وأنّ الشرق والغرب يتآمران بالإسلام والأمّة، وأنّ الغزو الثقافي قائم لحرف الفرد المسلم عن دينه، وأنّ المؤسّسات الغربية التعليمية والطبّية والخيرية والإنمائية الغربية تعمل لتصبّ في هذا الهدف، ولا شكّ أنّ هذا يُنشِئ في الطالب المتلقّي لهذا الفكر نوعًا من العداوة للأقلّيات غير المسلمة التي تشاركه الوطن بدايةً، وللدول الأخرى في العالم الغربي كذلك (عطوي، ٢٠٠٩).

أمّا في صفّ مناهج البحث فتتمّ دراسة كتاب *ورقات في البحث والكتابة* لعبد الحميد الهرامة، وهو كتابٌ مشابهٌ لكتاب يوسف مرعشلي الذي يُدرَّس في جامعة بيروت الإسلامية، إلاّ أنّه يضيف إليه المغالطات المنطقية التي يقع فيها الكُتّاب. وغالب الكتاب يتعامل مع التفكير العلمي وكيفية كتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، ويتجنّب الفهم الاجتماعي للظواهر المجتمعية، ويقتصر على المهارات التكتيكية كمقارنة النصوص واستخدام المراجع وإعداد الفهارس وحفظ الحقوق الفكرية. ومن أصل

٣٦٠ صفحة، تتعامل ١٠ صفحات فقط مع مناهج البحث في علوم الاجتماع.

أمّا في صفّ الخطابة، فيتمّ تدريس كتاب *خصائص الخطبة والخطيب* لنذير مكتبـــي. ويحاول الكتاب تحديد الصفات التي تتصّف بها الخطبة الناجحة مع الخطيب الناجح، ولفعل ذلك يستدلّ بآيات القرآن وأحاديث النبيّ ﷺ وقصص الصحابة والتابعين مع العودة إلى بعض القواعد في علم النفس وعلم الاجتماع. ويحثّ مكتبـــي الخطيب على سعة الاطّلاع على العلوم ويطالبه بدراسة علم النفس الاجتماعي والقراءة في علوم العصر ومعارفه. وممّا قاله في علم النفس الاجتماعي مثلاً:

> "يتركَّز ثقل مهمَّة الخطيب حيث ينبغي عليه أن يختار من الأبحاث والكلام والأساليب ما يتناسب مع مختلف أنماط المستمعين إليه وطبقاتهم، ليتمكَّن من تحقيق الفائدة المرجوَّة من خطبته ونقل أفكاره وأحاسيسه إلى سائر جمهوره. وأمّا إذا توجّه إلى طبقة معيّنة من الجمهور، وأهمل سائر الطبقات، فسوف ينعزل في خطبته عن تلك الطبقات التي أهملها، لأنّها انفصلت عنه فكريًّا ونفسيًّا وروحيًّا. وإزاء هذه المهمّة الثقيلة أصبح لِزامًا على الخطيب أن يكون عارفًا بأحوال النفس البشرية في تقلّباتها واختلاف أطوارها دارسًا دراسة واعية لظاهرة التفاوت النفسي والسلوكي في نطاق مجموعة من الناس وكيفية مخاطبتها وتوجيهها ووعظها. وبمعنى آخر: يجب على الخطيب أن يكون ملمًّا بعلم النفس الاجتماعي عالمًا بقواعد منهج تربية النفس البشرية ووسائل تسليكها عبر الحياة الإنسانية في شتّى علاقاتها ومختلف اتّجاهاتها."

ولكنّ المشكلة الأساسية في الكتاب تكمن في أنّ مراجعه كلّها عربية ودينية، وبالتالي، فقد انحصر الكاتب بعلم الكاريزما والخطابة بصيغته العربية التقليدية دون الخوض في كتابات الأبحاث في العلوم الاجتماعية وخاصّة الإعلام في العصر الحديث حول موضوعه هذا.

أمّا في صفّ علم النفس، فيتمّ تدريس كتاب *مرشد الدعاة والمعلّمين في التربية وعلم النفس* لعبد السلام الجقندي. ولا يعتمد الكاتب على المصادر الشرعية في كتابه،

بل يعرض وجهات النظر المتنوّعة في علم النفس محاولاً دمج التربية بعلم النفس، مع أنّ هذين العِلْمين كانا يدرّسان بشكلٍ منفصلٍ لفترةٍ طويلة. وهذا الكتاب يأتي عكس التيّار الذي يحاول بشكلٍ متواصلٍ الفصل بين الإسلامي و"الغربـــي" أو "المادّي". ويحاول الكتاب الجمع بين كتابات المتقدّمين من علماء المسلمين في علم النفس والكتابات الحديثة، فيلجأ في تعريف النفس مثلاً إلى أقوال الغزالي وابن سينا، ثمّ إلى تعاريف كلمة "psyche" عند علماء النفس الحديثين. ويتعامل الكتاب كذلك مع النظريات النفسية من خلال مراقبة علم النفس النظري والتطبيقي، وبالتالي فهو يتبنّى التقسيمات الحديثة الموجودة في علم النفس ويفسّرها للطالب بشكلٍ يتناسق مع المستوى العلمي الأكاديمي من جهة، ومع ثقافة تلاميذ كلّيات الشريعة بشكلٍ عامّ من جهة أخرى. ويخوض الكتاب كذلك في علم نفس التعليم، ويحدّد كيف يعمل المدرّس على جذب انتباه الطالب وشرح المادّة له بالشكل الأمثل، وهو بذلك يساعد الطلاّب والأساتذة في آنٍ واحدٍ معًا. ففي الفصل التاسع والأخير من الكتاب مثلاً، ينظر الكاتب إلى الجوانب الاجتماعية للتربية كما تظهر في مناهج التعليم والسيكولوجيا، وذلك من خلال النظر إلى المؤسّسة المدرسية والعائلة النواتية والمؤسّسات الإعلامية في ضوء أدوارها الاجتماعية. ويعتمد الكاتب على المصادر العربية والأجنبية المعاصرة في كتابه، وبالتالي فالكتاب من الكتب المتقنة في هذا المجال، والتي تحاكي الواقع والمنهج الأكاديمي بطريقة محترفة.

وبالنسبة لصفّ الاستشراق، فقد اعتمدت الكلّية كتاب محمّد فتح الله الزيادي *الاستشراق، أهدافه ووسائله: دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون*. وفي القسم الأوّل من الكتاب ركّز الكاتب على الاستشراق كمفهوم ومصطلح ودوافعه الدينية والاستعمارية والاقتصادية والسياسية والعلمية، وتطرّق إلى موقف المشارقة من الاستشراق؛ فمنهم من اتّسم موقفه بالعدائية والحذر، وآخرون كان لهم موقف معتدل. ثمّ يتعامل الكاتب مع كيفية بناء موقف علمي من الاستشراق، وبرأيه لا بدّ من الاعتراف بوجود الاستشراق وإعطائه أهمّية قصوى لأنّه يدرسنا ويدرس قضايانا ويؤثّر في مجمل أفكارنا ويقدّمنا للعالم الآخر بالطريقة التي يريدها ويساهم في مسيرة الفكر الإنساني من مختلف الزوايا العقدية والاجتماعية

ويحاول أن يتسلّط علينا وأن يحرمنا الحرّية من خلال منظوماته الفكرية المختلفة. وبعدها يعرض الزيادي مدارس الاستشراق ومنهج البحث الاستشراقي في الدراسات الإسلامية. ثمّ يعرض بعض آراء المستشرقين بابن خلدون وكانت معظمها إعجابًا به وبإبداعه ولكنّه قسم أولئك إلى مجموعتين؛ الأولى تحدّثت عن هذا الإعجاب دون أن تخلطه بما ينغّصه من أغراض استشراقية، والثانية أظهرت إعجابها به، لكنّها خلطته بتأويل أصوله أو بالتمحّل في تأويل تحليلاته إلى مشارب لا يقتضيها البحث العلمي مع استكثارها على العقل العربـــي المسلم أن ينتج مفكّرين بثقل ابن خلدون. ويبدو أنّ الكاتب يفترض البدن الاستشراقي واحدًا، ثمّ يقول بتناقضه بعضه مع بعض، واستخدام مصطلح التناقض هذا ليس في محلّه، فالاستشراق بحدّ ذاته يتنوّع كتنوّع مجالات الاهتمام البشري كلّها، وبالتالي فليس الانقسام فيه من المثالب التي تحسب عليه. علاوةً على ذلك، فمن الغريب أنّ الكاتب لم يتكلّم عن أهمّ كتابٍ في موضوع الاستشراق في القرن العشرين، وهو كتاب إدوارد سعيد، ولم يعتمده في مراجع الكتاب، وهو بذلك أغفل أحد أعمدة الموضوع الاستشراقي في القرن الماضي، وهذا يغيّب عن التلاميذ النقاش الأكاديمي الكامل للاستشراق، ويحبسهم ضمن المختارات الانتقائية التي اختارها الزيادي. ولا شكّ بأنّ الكتاب غنيٌّ بالأسماء والمراجع، ويحاول إنصاف حالة الاستشراق، ولا يعتبر المستشرقين كلّهم متآمرين ضدّ الشرق، بل يرى بأنّ الكثير منهم حاول إنصاف الشرق إلاّ أنّ خلفيته الدينية والاجتماعية والتاريخية منعته من تحقيق هذا الإنصاف. وقد استعان الكاتب بمراجع كثيرة شملت ١٤٤ كتابًا عربيًّا غير المجلاّت والمصادر الأجنبية فكانت تلك المراجع بمثابة بوّابة للتعرّف على كتب أخرى في الاستشراق ودراسة ابن خلدون.

ويتمّ تدريس كتاب *انتشار الإسلام* الذي ألّفه محمّد فتح الله الزيادي، حيث يعتمد على ما يفوق ٢٤ مصدرًا أميركيًّا وأوروبيًّا تشمل كتابَـــي *الاستشراق* و*تغطية الإسلام* لإدوارد سعيد. إلاّ أنّ جلّ مصادر الكتاب إسلامية، وبالتالي، فإنّ الصور التي يقدّمها كلاسيكية، مع استخدامه للفلسفات المناهضة للاستعمار والاستشراق لردّ المزاعم التي ادّعاها المستشرقون في كتبهم. وبالتالي، فإنّ الكتاب معياريٌّ بامتياز في مقاربته للتطوّر التاريخي للظاهرة الإسلامية.

وفي صفّ الإعلام، يتمّ تدريس كتاب *الإعلام: قراءات في الإعلام المعاصر والإسلامي* لمحمّد منير سعد الدين. ويأخذ فيه الكاتب موقفًا حذرًا من أدوات الإعلام فيرى أنّ الإعلام ضارٌّ بشكلٍ أساسٍ إذ ينشر الإباحية وقلّة الأخلاق بين الشباب المسلم دون أيّما رقابة أو ضابط. فقد قال في الكتاب: "وتبيّن إحدى التقديرات أنّ تداول الموادّ الإباحية يشغل ٥٥% من اتّصالات الإنترنت، وأن فيها حوالى مليون صورة جنسية، كما توفّر معلومات واضحة عن بيوت الدعارة في كثير من مدن العالم". ويتبنّى الكتاب نظرية المؤامرة ويعتبر أنّ الصهيونية هي التي تتحكّم بوسائل الإعلام في العالم، فمن بعض عناوين الفصول في الكتاب: "السيطرة الصهيونية على صناعة السينما العالمية"، "السيطرة الصهيونية على صناعة المسرح العالمية"، "السيطرة الصهيونية على شركات التلفاز في العالم العربي"، "محاولة السيطرة الصهيونية على وكالات الأنباء العالمية"، و"الغزو الصهيوني الإعلامي وسبل مواجهته". كما يعتبر أنّ الإعلام هو أحد وسائل الغرب الأساسية في تشويه صورة الإسلام بشكلٍ مقصودٍ ومنهجي. ولعلّ حسّ المظلومية والاستهداف الموجود في الكتاب كان مبرّرًا في العهد الذي كُتِب فيه، إلاّ أنّ استمرار استخدام الكتاب نفسه إلى الآن يخلق الكثير من المشاكل في عقل الطالب. علاوةً على ذلك، ففي كتابٍ يبلغ ٣٣٦ صفحة ويتحدّث عن الإعلام، لم يتطرّق إلى الإنترنت إلاّ في ثلاثين صفحةً، وقد أصبح الإنترنت اليوم المجال الإعلامي الأقوى والأبرز، وهو يعتبر الأَوْلى في فهم الطالب، من الصحف التي تحدّث عنها سعد الدين لقرابة خمسين صفحة. وحتّى الكلام على الإنترنت يعتبر كلامًا قديمًا، فهو لا يتعامل مع أهمّ مجالات التأثير الإعلامي حاليًّا كيوتيوب وفايسبوك وغيرهما، وبالتالي فإنّ الكتاب لا يعتبر ثريًّا من ناحية التثقيف الإعلامي المعاصر. وتعامل سعد الدين مع الإعلام بسيط، فهو لا يفكّك الظاهرة الإعلامية ليفهمها ويفهم تأثيراتها، وإنّما يعمل على تفصيلها بين الخير والشرّ، وكيف يستخدمها غير المسلمين وكيف يستخدمها المسلمون، دون اللجوء إلى كلام فلاسفة الإعلام والتكنولوجيا عن الدورين الاجتماعي والنفسي اللذين يؤدّيهما الإعلام في الحياة اليومية (إلاّ في بضع صفحات لا تكاد تتجاوز ٢% من مجمل الكتاب) (سعد الدين، ١٩٩٨: ٢٧٦).

ويرى سعد الدين إمكان استخدام الإعلام لنشر الدعوة الإسلامية بين الأمم، وذلك من خلال مقترحات محمّد قطب وفلسفته في الفنّ الإسلامي. وقول سعد الدين في هذا المجال:

"إن شبكة الإنترنت لها جوانب كثيرة تجعلها وسيلة متميّزة للدعوة الإسلامية، وهذه الجوانب هي: وسيلة اتّصال سريعة تمكّن الداعية من الاتّصال بأفراد مختلفين في أماكن مختلفة بأقلّ تكلفة، وهو ما يمكّن من الحوار الفردي أو الجماعي، والمجادلة بالتي هي أحسن؛ وإمكانية أن يبثّ فيها الفرد أو الجماعة ما يشاؤون، فكلّ مشارك في الإنترنت مرسِل ومستقبِل دون أن يكون تحت أيّ تأثير إلاّ ما يملي عليه فكره واتّجاهه؛ وإمكان إيصال دعوة الإسلام من خلال هذه الشبكة إلى أعداد كبيرة تُقدَّر بالملايين؛ وإنّ الإحصاءات تدلّ على أنّ الموادّ الدينية من الموادّ التي تحظى بإقبال واسع، وأنّ الباحثين عنها كثيرون، وأنّ المساحات المخصّصة لها تفوق ما هو مخصّص لغيرها، كالهندسة والرياضيات، وهذا يدلّ على الظمأ الروحي الذي تشعر به آلاف الأرواح الباحثة عمّا يروي غلّتها من خلال هذه الشبكة؛ وإنّ هذه الشبكة سَخّرها أناس لأفكارهم الضالّة المنحرفة باسم الإسلام، فيجب تصحيح هذا الخطأ، ووضع الحقّ في نصابه، وأن يمثّل الإسلام أهله الحقيقيون لا الأدعياء" (سعد الدين، ١٩٩٨: ٢٨٧).

وقدّ تمّ اعتماد كتاب حسين عطوي *الحرب النفسية في السيرة النبوية*؛ وقد حصر عطوي مصادره بأمّهات الكتب الدينية، منوِّعًا بين الكتب العربية دون اللجوء إلى الكتب الأجنبية. ويُظهر عطوي في كتابه كيفية ممارسة الحرب النفسية في كلٍّ من السيرة النبوية والقانون الدولي والممارسات المعاصرة على الساحة العالمية، ولكن من خلال قراءاته الخاصّة لتلك الأحداث، والاستشهادات التي لا تعدو الأحداث لتشكّل نظرية كلّية تامّة. ولعلّ النقص النظري في الكتاب في مجال الحرب النفسية هو ما يحوّله من وحدة متماسكة تُدخل الطالب عالَم الحرب النفسية إلى مجموعة من الإضاءات غير المتناسقة، والتي يستخدمها الكاتب في باب ثمّ يعيب

عليها في باب آخر. وحاول الكاتب في هذا الكتاب القيام بمجموعة إسقاطات من العالم المعاصر على العالم الذي كان يعيش فيه النبيّ ﷺ وصحبه دون أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الزمكانية والموضعية التي قد تؤدّي إلى اختلاف الأحكام. ففي كلامه عن الاغتيالات مثلاً، تحدّث عن بعض حوادث القتل الفردية، دون التفريق بينها وبين الاغتيال المعاصر الذي يحدث من خلال الفتك والخديعة. وفي غياب هذا التفريق مضرّة على عقلية الطالب الذي قد يأخذ الحرب النفسية كما شكّلها الكاتب إلى منتهياقا، ممّا يخلّصه من الكثير من القيود الأخلاقية المطلوبة. علاوةً على ذلك، لا يكثر الكاتب من الاستشهادات بالمفكّرين المعاصرين في مجال الحرب النفسية الحديثة.

ثالثًا: كلّية الإمام الأوزاعي

تمّ تأسيس كلّية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في العام ١٩٧٩.[(١)] وهي تتبع النظام السنوي، والحضور فيها غير إلزامي ولكن هناك بعض الضبط في ضرورة الحصول على الإجازة في سنوات محدّدة.[(٢)]

يدرس الطلاّب في السنة الأولى عشر موادّ تشمل القرآن الكريم (مدارس التفسير) والحديث الشريف (علوم الحديث وأحاديث العبادات) والعقيدة الإسلامية وأحكام العبادات واللغة العربية والأدب العربي في عصر النبوّة والخلافة الراشدة والتاريخ الإسلامي (السيرة النبوية والخلافة الراشدة) والجهاد الإسلامي وتاريخه والأخلاق، علاوةً على لغة أوروبية واحدة.

ويتمّ تدريس التفسير القرآني من خلال كتاب الباحث اللبناني كمال موسى *كيف نفهم القرآن؟* وهو أحد أعمال موسى الأقلّ شهرة، في حين أنّ كتابه الأشهر

---

(١) إلاّ أنّ المرسوم الرسمي الذي يعترف بإنشاء الكلّية صدر في العام ١٩٨٦م.

(٢) يُنقل الطالب من سنة إلى أخرى إذا نجح في الموادّ المقرّرة لتلك السنة، ويُسمح له الرسوب بثلاثٍ منها كحدّ أقصى وإلاّ أعاد السنة؛ ولا يُسمح للطالب أن يبقى في كلٍّ من السنتين الأولى أو الثانية أكثر من سنتين دراسيتين؛ كما لا يُسمح له أن يبقى في كلّ من السنتين الثالثة أو الرابعة أكثر من ثلاث سنوات دراسية. ويجوز لمجلس الكلّية تمديد عدد السنوات في الحالات الخاصّة.

هو *فقه المعاملات*. وفي هذا النصّ التمهيدي، يقدّم موسى لطلبة السنة الأولى منهجيةً كلاسيكيةً للتفسير القرآني ومواضيعه الرئيسة مثل: العلاقة بين النصّ القرآني والروايات النبوية، واللغة المبهمة وغير المبهمة في القرآن، وإعجاز القرآن، ومدارس التفسير في التاريخ الفكري الإسلامي. ولا يختلف الكتاب من ناحية المضمون عن النصوص التقليدية التي تدرَّس في جامعات أخرى مثل *الإتقان في علوم القرآن* للسيوطي أو *مناهل العرفان في علوم القرآن* للزمخشري، إلاّ أنّه يختلف من ناحية اللغة الأكثر سهولةً.

وعند تقديم علم الرواية في الحديث، يُطلب من الطلاّب قراءة كتابٍ بعنوان *منهج النقد في علم الحديث*، وهو كتابٌ كتبه الدكتور نور الدين عتر. وهذا النصّ فريدٌ من نوعه من حيث إنّه من النصوص المعاصرة الوحيدة التي توفّر مقدّمة شاملة لعلوم السنّة النبوية وتوثيقها، مع أخذ الفروق الدقيقة والتعقيدات بعين الاعتبار، وأنّه من الكتب التي تجمع بين المصطلحات الدلالية الحديثة والكلاسيكية، ويظهر هذا الجمع بوضوحٍ في عنوان الكتاب الذي يستخدم مصطلحي 'منهاج' و'نقد'. وفي مقدّمة الكتاب، يدّعي المؤلّف أنّ السبب الأكبر في نجاح الكتاب ينبع من إدخاله نظرية نقدية شاملة ومبتكرة تتضمّن النظر في كلام نقّاد الحديث (عتر، ١٩٨١: ١٤). ويصرّح كذلك أنّ الكتاب كُتب ردًّا على المستشرقين المنتقدين لعلم الحديث وللتراث بشكل عامّ. وباختصار، فإنّ هذا الكتاب يشكّل دفاعًا عن علوم الحديث الكلاسيكية، ولا يعمد لإدخال منهجية جديدة لتوثيق الروايات النبوية.

أمّا في صفّ التاريخ الإسلامي، فيدرس الطلاّب فترتين تاريخيتين هما العصر النبوي وعصر الخلفاء الأربعة الأوائل (أبي بكر وعمر وعثمان وعلي). ويُطلب منهم – في دراسة العصر النبوي – قراءة *سيرة ابن هشام* التي تعدّ السيرة النبوية الأوثق والأسرع قراءةً. ويغطّي هذا النصّ الكلاسيكي المكوّن من مجلّدين حياة النبي ﷺ عبر سرد للروايات التي رواها النبيّ نفسه ومن حوله. أمّا الكتاب الذي يغطّي فترة الخلافة الراشدة فهو *إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء* للباحث الأزهري محمّد الخضيري. والكتاب دفاعٌ عن الخلفاء الأربعة ضدّ ما رواه المستشرقون عن تلك الحقبة التاريخية الإسلامية التكوينية.

وفي السنة الثانية، يدرس الطلاّب عشر موادّ هي علوم القرآن والحديث الشريف (علوم الحديث وأحاديث المعاملات) والفرق الإسلامية وأحكام المعاملات وعلوم البلاغة العربية والتاريخ الإسلامي (العصر الأموي والعصر العبّاسي والدويلات) والتصوّف والمكتبة الإسلامية وأصول البحث العلمي والنظم السياسية وجغرافية العالم الإسلامي.

ويخوض الكتاب الذي يدرَّس في صفّ علوم القرآن في الأنماط الكلاسيكية للّغة القرآنية والتفسير، ويقدّم لمحة عامّة عن العلم مع الاعتماد بشكل كبير على الأطر الكلاسيكية كتلك التي اعتمدها جلال الدين السيوطي. وتشمل الموضوعات الأساسية للكتاب تصنيف التفسير القرآني (اللغوي والقانوني والمواضيعي والعامّ) ونظريات اللغة المتعلّقة بالقرآن. وتشمل النقاشات موضوع النسخ وأنواع الآيات القرآنية وأطر التفسير والعلاقة بين القرآن ومصادر الوحي الأخرى كالسنّة النبوية والإجماع. ولا يتناول النصّ المسائل الهرمينوطيقية المعاصرة، سواء تعلّقت بالجوانب الفقهية للنصّ القرآني، أو على نطاق أوسع بروح القرآن العامّة وأخلاقياته.

ويتمّ تدريس صفّ التصوّف من خلال قراءة كتاب بعنوان *التصوّف: منشؤه ومصطلحاته* لأسعد السحمراني. ويهدف الأخير إلى إثبات أنّ التصوّف مترسّخ في السنّة النبوية وجزءٌ لا يتجزّأ من التراث الإسلامي، ونفي القول بأنّه بدعةٌ داخلةٌ على المسلمين. وإدراج هذا الموضوع واختيار هذا الكتاب بالذات يحمل أهمّية كبيرة في كونه حركةً واعيةً من قبل الكلّية لوضع نفسها في المشهد الأيديولوجي الديني.

وبعكس الصفوف السابقة، تقدّم صفوف النظم السياسية مواضيع سياسيةً واجتماعيةً معاصرة. ويُطلب من الطلاّب قراءة كتابين، أوّلهما يتناول الجغرافية السياسية في العالم الإسلامي، وثانيهما يتعلّق بالمواضيع الأساسية في السياسة المقارنة. الكتاب الأوّل بعنوان *في جغرافية العالم الإسلامي* وهو من تأليف الدكتورة سارة حسن منيمنة. وهو نصٌّ واضحٌ نسبيًّا، حيث يقدّم للطلاّب معلوماتٍ جغرافية أساسية عن أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي، وتشمل المعلومات الديموغرافيا والموارد الطبيعية والتضاريس الجغرافية. أمّا كتاب السياسة المقارنة فهو

مجموعة منسّقة من الملاحظات التي كتبها الدكتور بسّام عبد الحميد. وتقدّم الملاحظات تعريفات أساسية للدولة، كما تشرح الفرق بين الجمهورية، والنظام الملكي، والدولة الثيوقراطية والديمقراطية. وتقوم هذه المؤلّفات بوضع الفكر الإسلامي بين منظومتين فكريتين عامّتين هما منظومتا الشرق والغرب. ولا تعتمد المقاربة في الكلّية المعايير الفيبيرية نفسها في النظر إلى النظم كلّها، بل تعطي هالةً من القدسية للنظام الإسلامي، ممّا يعوّق اعتماد العلوم الاجتماعية باعتبارها منظارًا دراسيًّا عامًّا، ويُرسِّخ لمقارباتٍ غير علميّة للأسئلة الاجتماعية.

وفي صفّ الفرق الإسلامية، يتمّ تدريس كتاب الشيخ محمّد أبو زهرة *تاريخ المذاهب الإسلامية*. ويعمد أبو زهرة إلى ذكر أسباب الاختلاف بين المسلمين، ثمّ ذكر الفرق الإسلامية السياسية وتاريخها ومعتقداتها كالشيعة والخوارج. ثمّ يفصّل في مذاهب الاعتقاد كالقدرية والمعتزلة والمرجئة والأشاعرة والماتريدية والسلفية والمذاهب الحديثة. أمّا في الفرق الفقهية فيسرد تاريخ الفقه من التابعين إلى الأئمّة المجتهدين إلى أصحاب المذاهب. وفي هذا الفصل يفرد أبو زهرة بابًا في التعامل مع مقاصد الأحكام، فيقسّم المصالح إلى مرتبة الضروريات ومرتبة الحاجيات ومرتبة التحسينات، فالأولى لا يصحّ الدين إلاّ بها كحفظ الدين والنفس والنسل والمال، والثانية تشمل منع التغالي وستر العورة وما أشبهه، والثالثة تشمل درء البدع في غير العقائد مثلاً. إلاّ أنّ أبو زهرة يمنع أيّ تعارض بين نصوص الجزئيات والمصالح الكلّية، ويرى أنّ هذا التعارض يعني أنّ المصلحة المادّية ملغاةٌ لتحقيق مقصد العبودية الأسمى بحسب تعبير الشاطبي؛ وعليه فإنّ أبو زهرة لا يرى المقاصد عللاً للأحكام، بل يراها حكمةً تحقّقها تلك الأحكام في المنتهى ولا تُثبَت وتُلغى هذه الأحكام بحسبها (انظر إلى نقد جاسر عودة لمثل هذا الاختزال في: عودة، ٢٠١٢).

ويدرس الطلاّب في السنة الثالثة آيات الأحكام والحديث الشريف (علوم الحديث وأحاديث أحكام الأسرة) وتاريخ الأديان (العقائد الدينية عند غير المسلمين في ضوء الإسلام) والأحوال الشخصية وأصول الفقه (المدخل ومصادر التشريع) واللغة العربية (تحليل نصوص مختارة) والتاريخ الإسلامي (العصر العثماني) والحضارة الإسلامية والنظم الاقتصادية واللغة الإسلامية.

ومن الملحوظ أنّ مقدار تدريس أصول الفقه في كلّية الإمام الأوزاعي ضئيل جدًّا، حيث لا يتمّ تعريف التلاميذ بأصول الفقه إلاّ في السنة الثالثة، وتنقسم المادّة على الفصول؛ ففي الفصل الأوّل يتمّ تدريس مصادر التشريع، وفي الثاني نظريات التشريع. ويعدّ هذا التأخير غريبًا نظرًا لمركزية أصول الفقه في الشريعة الإسلامية. ويتمّ اعتماد كتاب *أصول الفقه الإسلامي* لمحمّد مصطفى الشبلي، وهو كتابٌ في الأصول الشافعية، ويعدّ من أوسع الكتب في هذا المجال، حيث يعرض كلّ نظريات أصول الفقه، ولا يقتصر على ما يتبنّاه الشبلي نفسه. وتتعامل مادّة كتاب الشبلي كذلك مع الأصول الفقهية عند الشيعة، وآراء الشبلي الأصولية كذلك، إلاّ أنّه لا يعرض بعض الآراء التجديدية الحديثة في الأصول ويكتفي بالنقاشات العلمية الكلاسيكية.

ويدرس الطلاّب في صفّ الأحوال الشخصية كتاب *أحكام الأسرة في الإسلام* لمحمّد مصطفى الشبلي. ويتبع هذا الكتاب المذهب الحنفي كما في كتاب جامعة بيروت الإسلامية، ويدرس فيه الطالب مسائل الزواج والطلاق والولاية وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية، ويعمد الكتاب إلى التعامل مع زواج المتعة من وجهة النظر السنّية والشيعية، ويعدُّ هذا تميّزًا لمجاوزة الكتاب للمدارس السنّية في النظر في المسائل الفقهية.

أمّا في السنة الرابعة فيدرس الطلاّب الفقه المقارن، وأصول الفقه (مباحث الحكم وقواعد استنباط الأحكام)، وحاضر العالم الإسلامي، والفكر الإسلامي الحديث، والإسلام والغرب، والحركات الباطنية والسرّية، ونظرية الإعلام ووسائله، والتخلّف والتنمية، وتاريخ التربية عند المسلمين، وطرائق تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية.

أمّا في **برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية** الموجود في كلّية الإمام الأوزاعي، والذي تتمّ حاليًّا مراجعته، يتمّ تدريس اللغة الإنجليزية، والمكتبة الإسلامية، واللغة العربية، والنظم الاقتصادية، والإسلام والغرب، والنظريات الإعلامية، وطرق التعليم، والجهاد.

وتقدّم مادّة الجهاد نظرةً كلاسيكيةً لمفهومي الدعوة والجهاد، حيث يتمّ تدريس كتاب *الدعوة والجهاد* لمؤلّفيه إبراهيم العسل وبسّام صبّاغ. ويوفّر هذا

الكتاب للطلاّب تصنيفًا للمفاهيم الشرعية مع مراعاة الالتزامات الفردية والمجتمعية التي توجبها تلك المفاهيم. ولا تقتصر الدعوة على نشر الإسلام، بل تشمل كذلك تطبيق الشريعة التي تهدف إلى "التأكّد من رعاية الشعب"، وتستند إلى ثلاثة مبادئ: (١) إلغاء المصاعب (٢) والحدّ من الالتزامات (٣) والتدرّج. ويكمل الكاتبان دراسة الشريعة الشاملة للعبادة ولقوانين الأحوال الشخصية والسياسة الاقتصادية. ويتعامل جزءٌ لا بأس به من الكتاب مع مرونة الشريعة ثمّ يتفاعل مع الإشكال الكلاسيكي في مسألة "العلّة": أهي مسألة مدارها النصّ أم أنّ مدارها ومحدّدها الأساس هو العقل؟

ومن المثير للاهتمام أيضًا أن نلاحظ أنّ الكتاب يقدّم بعدًا آخر لموضوع الدعوة والجهاد؛ ألا وهو قضيّة الأخلاق. وهذا يشمل الأخلاق الفردية والجماعية – وفي جمعهما تتجسّد فلسفة أخلاقية إسلامية توازي فلسفة الأخلاق في الفلسفة الغربية. كما أنّ أساس الأخلاق في الإسلام يشمل بحسب الكتاب: (١) مسؤولية الإنسان عن أفعاله (٢) وقدرة الإنسان على اختيار تلك الأعمال بحرّية (٣) وكرامة الإنسان ومركزيته في هذا الكون. ويرى الكاتب بأنّ الأخلاق مسألةٌ عالميةٌ من جهة، ومتأصّلة في الإسلام من جهةٍ أخرى.

ويُظهِر الكتاب خاصّيتين للجهاد في الإسلام هما: الاعتدال والتدرّج. ويتكلّم جزءٌ لاحقٌ من الكتاب عن الأزمة الفكرية في العالم الإسلامي. والأسباب التي يعدّدها الكتاب للأزمة كثيرة، حيث يشير إلى ١٨ سببًا من بينها غياب الفقه الدعوي وفقه الحوار والفقه السياسي والفقه الجهادي والفقه في "التعامل مع غير المسلمين". غير أنّ المرجع المشترك لكلّ هذه الأسباب هو غياب الإبداع والتجديد في مختلف مجالات الفقه والفكر الإسلاميين. ويكمل المؤلّفان بمعالجة مسألة إصلاح المؤسّسات التعليمية الإسلامية – المدارس والجامعات – بحجّة أنّ الأمراض التي تعاني منها هذه المؤسّسات هي السبب الرئيس لجميع العلل الأخرى في العالم الإسلامي؛ "فباسم التعليم، يتمّ فصل المسلم عن عقيدته وتراثه". وبتحديدٍ أكبر، فإنّ الأزمة تكمن في نقص الأهلية وغياب التدريب الإسلامي للمدرّبين الذين لا يمتلكون رؤية إسلامية أو "أهدافًا إسلامية". أمّا فيما يتعلّق بالجامعات، فيتحسّر

المؤلّفان على أنّ معظم الكلّيات و/أو الجامعات الإسلامية تنتج حفّاظًا للقرآن، ولا تنتج دعاةً للإسلام. والسبب في ذلك هو (١) طبيعة المناهج الجامدة وعدم قدرتها على التقدّم ومواجهة التحدّيات الحديثة (٢) والمحتويات النظرية البحتة للمناهج الدراسية (٢) والانفصال عن الواقع والاهتمامات المستقبلية (٤) وفصل المعرفة عن التربية الإسلامية والأخلاق الإسلامية. ويرى المؤلّفان بأنّ الحلّ يجب أن يتضمّن التالي: (١) المراجعة الكاملة للمناهج وإعادة صياغتها بحيث تتّفق مع متطلّبات العصر الحديث (٢) وتحويل الدراسات النظرية إلى العلوم العملية الموجّهة نحو الميدان (٣) والتدقيق في إشكاليات العصر (٤) واعتماد برامج الدراسات الأكاديمية عبر العالم الإسلامي (٥) وتنظيم مؤتمرات للمتخصّصين من أجل معالجة المشاكل المنتشرة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (٦) على ألاّ تقتصر هذه المؤسّسات على "العلوم الدينية" (٧) وربط كلّ مسجد بالجامعة وكلّ جامعةٍ بالمسجد من أجل تسهيل علاقة تكاملية بين الاثنين.

ويعتمد الكاتبان في نواحٍ عديدة منهجًا مركّبًا، أي أنّه يجمع بين النموذج الكلاسيكي النصّي والمفاهيم والإشكاليات الحديثة كالأخلاق والوسطية والعقل. وإنّ الآراء التي يقدّمها الكاتبان تكرّر تلك التي تدور في فلك الخطاب الإسلامي العامّ الذي يدور حول هذه المواضيع نفسها، ولا يوفّر الكتاب أدوات منهجية يمكن أن تسهّل الجمع بين المنهجين الكلاسيكي والحديث، كما أنّه لا يشكّك في أيٍّ من الأفكار الكلاسيكية المذكورة فيه.

أمّا صفّ مناهج البحث فهو كغيره من الصفوف التي سبق ذكرها، مع التركيز على كيفية القيام بالبحوث المنهجية التاريخية. ويتمّ طرح المواضيع والأسئلة النظرية قبل الأسئلة المتعلّقة بمناهج البحث العملية. فيبدأ الصفّ بسؤال: هل التأريخ علم أم لا؟، ويستنتج الأستاذ أنّ المقاربات المادّية التجريبية للتاريخ لا تصحّ. ويرى الكاتب أنّ التاريخ مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بالعملية النقدية وإعادة القراءة، بعكس العلوم التجريبية التي يتمّ تقعيدها في حقائق ثابتةٍ لا تتغيّر. ويكمل الكتاب فيتعامل مع مسائل كالألسنية ودراسة المخطوطات والجينات والسير والجغرافية والاقتصاد والفنّ والثقافة والديموغرافيا والأنساب وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع

وعلم الآثار والدراسات السياسية، إلاّ أنّ كلاًّ منها يقتصر على بضعِ ورقاتٍ لا غير. ثمّ يكرّس الكتاب العديد من الفقرات للتفصيل في كيفية التعامل مع المخطوطات وأرشفة المعلومات.

أمّا مادّة المكتبة الإسلامية فهي مادّة تحضيرية لكتابة رسالة الماجستير، وتتعامل مع مدارس الاستقراء والاستنتاج والتحليل، مع طرح الأسئلة الأخلاقية المعتادة المرتبطة بمناهج البحث. ويتعامل القسم الأكبر من الصفّ مع كيفية كتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، وذلك من خلال دراسة كتاب *المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية* لحسّان حلاّق ومحمّد منير سعد الدين. وفي حين أنّ صفّ مناهج البحث يتعامل مع جمع المعلومات للرسالة، فإنّ صف المكتبة الإسلامية يدرّس كيفية كتابة الرسالة نفسها، مع تدريس بعض أساليب البحث في علم الاجتماع كالاستبيان والمقابلات وما يشابههما.

رابعًا: جامعة طرابلس

لقد تّم تأسيس جامعة طرابلس في العام ١٩٨٢ باعتبارها مؤسّسة لبنانية خاصّة للتعليم العالي أنشأها جمعية الإصلاح الإسلامية. وتعترف لجنة المعادلات في وزارة التربية الوطنية والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بشهادة الإجازة الصادرة عن الكلّية. وتمّ افتتاح قسم الدراسات العليا بشعبتيه: الشريعة والدراسات الإسلامية عام ٢٠٠٠، ودبلوم العلوم التربوية الإسلامية في قسم الدراسات العليا عام ٢٠٠٣. وقد تمّ افتتاح كلّية إدارة الأعمال في السنين الماضية.

ومن خلال القراءة في المنهاج بشكلٍ عامّ، ومراجعة أساتذة الجامعة، يتّضح أنّ الجامعة تتبنّى مقاربةً كلاسيكية ولكنّها لا تكتفي بالجمود على ما كان، فهي ترفض الإمبريقية والبراغماتية، ولكنّها لا ترى أنّ الموجود في التراث يمكن تطبيقه كما هو، وأنّ هذه التخصيصات ليست على إطلاقها فثمّة الثابت وثّمة المتغيّر، فليست الأحكام كلّها متغيّرة بتغيّر الأزمان. ولعلّ المشكلة الأكبر، كما يقول الأستاذ المعتصم بالله البغدادي، في منهاج الجامعة يكمن في عدم تأليف الكتاب الجامعي الذي يسعى لتنمية قدرات التفكير النقدي والتحليلي عند الطالب، وأنّ

الطريقة المشيخية الكلاسيكية لا تلائم مهمّة الجامعة وإن كانت ضرورية في تحصيل العلوم الشرعية. وتتبنّى الجامعة أسلوب المحاضرات بشكلٍ عامّ، ولا يتواجد الحوار إلاّ في القليل من الصفوف. ويرى البغدادي أنّ علم الاجتماع ينقسم إلى ذات العلم والمنهج والنظرية، ويرى أنّه يجب على المسلمين أخذ العلم والمنهج دون النظرية مع التأصيل لنظرياتهم الخاصّة، وأنّ علم الاجتماع نسف فكرة نسبية الظاهرة وتغيّرها ليخاطب الإنسان كإنسان، وليستخلص العبر التي سمّيت العلل. وفي تعامل المناهج في الجامعة مع الغرب، اعتبر البغدادي أنّ المشكلة هي في كون العقل مستعادًا من الماضي أو مستعارًا من الغرب أو مستفيدًا منه أو مستقيلاً عن العمل. ويرى أنّ الجامعات لم تحدّد بعد أتريد اعتماد المناهج القديمة للمدارس أم اعتماد النظام الجامعي الجديد، وبسبب هذا الانشقاق في الرغبات لم تتّضح الوجهات التي تتبنّاها المناهج الشرعية، فكان هذا موطن المرض وأصله. وبين اهتمام المفكّرين بالمفاهيم والكلاسيكيين بالماضي والمقاصديين بالمستقبل، يرى الشيخ ضرورة شقّ طريقٍ جامعٍ لهذه الانحيازات بما يتلاءم مع مهمّة الجامعة الأساسية.

وفي السنة الأولى، يدرس الطلاّب موادّ تشمل أصول الفقه واللغة العربية وصناعة الكتابة والعقيدة الإسلامية والأخلاق وفقه العبادات والمدخل الفقهي والقرآن الكريم ومصطلح الحديث وعلوم القرآن.

وفي مادّة أصول الفقه، يدرس الطلاّب كتاب *أصول الفقه الإسلامي* للدكتور وهبة الزحيلي. ويتمّ تدريس الكتاب في السنوات الأربع في الجامعة، ويتعامل الكتاب مع أبواب أصول الفقه المعتادة كأنواع الحكم وطرق الاستنباط وفكّ الألفاظ الشرعية وتقسيمها. ويتعامل الكتاب كذلك مع المصالح المرسلة، ولكن، من أصل كتابٍ يبلغ ١٢٣٠ صفحة، لم يفرد الزحيلي للمقاصد إلاّ ١٢ صفحة، وعمل فيها على حصر المقاصد بما لا يختلف فيه من ظواهر النصوص، دون أن تكون علّة للأحكام يتحرّك معها الحكم وجودًا وعدمًا. ويعدّ الكتاب من أهمّ الكتب في المدرسة الكلاسيكية، خاصّة أنّ الزحيلي من أقطاب هذه المدرسة.

وبالنسبة لمادّة الأخلاق، يدرس الطلاّب كتابَي *خلق المسلم* لمحمّد الغزالي و*الموسوعة القرآنية* لوهبة الزحيلي وعلماء آخرين. وتهدف المادّة إلى تعريف الطالب

بموقف الأخلاق في الإسلام، وتمكينه من الاستدلال على تلك الفضائل من القرآن والسنّة، ومن استجماع أصل الأخلاق الحميدة من خلال السور القرآنية التي عنيت بها. ويأخذ الكتاب الأوّل مجموعة من الأخلاق التي يعتبرها مركزية في شخصية المسلم، وتشمل الصدق والأمانة والوفاء والإخلاص والقوّة والقصد والعفاف والعزّة والرحمة وغيرها. ويعمد الغزالي إلى خلق فلسفةٍ أخلاقيةٍ تنافس تلك التي يطرحها الفلاسفة، فيقول في مقدّمة الكتاب:

"لقد قرأنا أدب النفس لأرسطو ولأمثاله من الفلاسفة، وقرأنا أدب النفس لمحمّد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، فوجدنا ما تخيّله الأوّلون واصطنعوا له بعد العناء صورًا بعضها كاملٌ وبعضها منقوص، وجدناه قد تحوّل إلى حقائق حيّة تجسّد فيها الكمال وأضحى سيرة رجلٍ وأدب أمّةٍ وشعائر دينٍ ضخم. ذلكم هو أدب النفس لمحمّد بن عبد الله صلى الله عليه وسلّم" (الغزالي، ١٩٨٧: ٤).

إلاّ أنّ الكتاب لا يمضي ليطرح فلسفةً كاملةً على النسق الغربـــي في القواعد والترجيحات، وإنّما يمثّل بخلق النبيّ ﷺ أمثلةً ويشرح كيفية القيام بتلك الأخلاق في الحياة العملية. أمّا في كتاب *الموسوعة القرآنية* فيتمّ تدريس السور التالية: المؤمنون والنور ولقمان والحجرات؛ وتركّز كلّ من هذه السور على جانبٍ أخلاقي معيّن، فتتعامل سورة المؤمنون مع تفاعل المسلمين في المجتمع، وتركّز سورة النور على التفاعل بين الجنسين، بينما تتكلّم سورة لقمان عن نصائح والدٍ لولده في الحياة، وسورة الحجرات عن تعامل المسلمين في غياب بعضهم وأمام خالقهم. والملاحظ في هذه الحصّة، مع وجود الكتب المقرّرة، أنّها تتحوّل في كثيرٍ من الأحيان إلى حصّة أقرب إلى المشاورة والحوار منها إلى قراءة الكتاب، حيث يعالج المدرّس المشاكل العملية التي يعيشها الطلاّب في حياتهم اليومية.

وفي مادّة المدخل الفقهي، يتمّ تدريس كتاب *المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية* للدكتور عبد الكريم زيدان. وتهدف المادّة إلى (١) التعريف العامّ بالشريعة الإسلامية وخصائصها ومقاصدها (٢) والتعريف بالمدارس الفقهية وأهمّيتها ومصادر الفقه الإسلامي (٣) والتعريف بعلم القواعد الفقهية (٤) وعقد مقارنات بين أبواب الفقه وفروع القانون (٥) وتنمية المهارات في ردّ الشبهات

حول الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكلّ زمان ومكان. ويفصّل الكتاب في مجموعة من المسائل المتعلّقة بالمقاصد والواقع، إلاّ أنّ زيدان ينظر إلى مقاصد الشرعية على أنّها أحد قواعد الشريعة لا العمدة والأساس، ويضعها في إطار القاعدة الشرعية "لا اجتهاد مع ورود النصّ". وبالتالي، فهو يرى أنّ المقاصد هي تابعةٌ للنصوص لا مؤطّرة لها. ويعمل زيدان بعدها على نفي شبهة ارتباط الشريعة بالقانون الروماني، ويتكلّم في الاستحسان والمصالح المرسلة وسدّ الذرائع على أنّها أصولٌ يتمّ العمل بها في غياب النصّ الشرعي، وأنّ كلّ عرفٍ خالف نصًّا فهو مرفوض. ويقارن زيدان بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، ويرى بأنّ القانون محصورٌ بصلاح المجتمع المادّي وضبطه، في حين أنّ الشريعة تعمل على رِفعة الفرد النفسية والروحية والمادّية، وبالتالي تمتدّ في علاقته بغيره من الأفراد والدولة إلى الصلاح كذلك، ويقارن زيدان بين القانون الجنائي المدني والشرعي في كتابه. وبشكل عامّ، فإنّ كتاب *المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية* كتابٌ كلاسيكيٌ بامتياز.

وفي السنة الثانية، يدرس الطلاّب موادّ تشمل قواعد البحث الفقهي وأصول الفقه والثقافة الإسلامية واللغة الإنجليزية والنحو والصرف ومقارنة الأديان وفقه الدعوة وطرائق التدريس والفرق والمذاهب وفقه المعاملات وأحاديث الأحكام والقرآن الكريم.

وفي مادّة الثقافة الإسلامية، يدرس الطلاّب مجموعةً من الملاحظات والنصوص التي كتبها مدرّس الصفّ الأستاذ محمّد المعتصم بالله البغدادي. ويهدف المقرّر إلى (١) تعميق النظرة للثقافة الإسلامية ومواردها ومجالاتها وأهدافها (٢) وربط الطالب بالمنهج والنقد المنهجي (٣) وتناول قضايا تشكّل محطّات رئيسة في الإشكاليات التي يعيشها المسلمون في العصر الحاضر (٤) وتمكين الطالب من الرؤية الواضحة (٤) وتشكيل فريق عمل في كلّ إشكالية مطروحة. ويتعامل التلاميذ في هذه المادّة مع مناهج دراسة الثقافة والشبهات التي تدور حول القرآن الكريم والسنّة النبوية ودعاوى المذهبية واللامذهبية وأصول العلوم الإسلامية والتصوّف بين العلم والبدعة وعدم تقديم العقل على النقل وخطر الغلوّ على الدين. والملاحظ أنّ المادّة

أقرب لدراسة الشبهات حول الإسلام وفي الإسلام منها إلى مادّة تدرس تطوّر الثقافة الإسلامية ومشاربها عبر السنين.

وفي مادّة قواعد البحث الفقهي، يدرس الطلاّب كتاب *البحث الفقهي (طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره) مع المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة* لإسماعيل عبد العال، ويتمّ تدريس هذه المادّة على شبكة الإنترنت. ويبحث المقرّر في قواعد كتابة البحث مع الاطّلاع على أهمّ مصادر كتابة البحث الفقهي والمصطلحات الفقهية. ويهدف الصفّ إلى (١) التمييز بين البحث العلمي وغيره (٢) وتجريد الباحث من الأحكام الشخصية عند بحثه في المسائل (٣) وتعريفه بأسس البحث العلمي (٤) وتمكينه من الإلمام بالمصطلحات الخلافية الفقهية بأسسها الصحيحة لدى المذاهب الفقهية المعتمدة (٥) والإلمام بأمّهات الكتب (٦) وتأهيل الطالب للبحث العلمي تمهيدًا للبحوث العلمية في التخرّج والماجستير والدكتوراه. وبما أنّ النصّ يعتمد على مناهج البحث الفقهي، فإنّه يكتفي بكيفية تحديد المصادر في المكتبة ومعرفة كيفية تدوين المعلومات والاقتباس والاختصار والترقيم والتشكيل والهوامش؛ مع النظر في مصادر الفقه عند المذاهب الأربعة والشيعة الإمامية والزيدية والظاهرية والإباضية وغيرهم. ويرافق النصّ تدريبٌ عمليٌّ في مكتبة الجامعة، وبالتالي، فمن الملاحظ الإقصاء الكامل لمناهج البحث في علم الاجتماع، مع أنّ معرفة الواقع من أصول الاجتهاد الفقهي، ويُظهِر هذا تعاظم المشكلة في مناهج كلّيات الشريعة، خاصّة أنّ كتاب *أصول كتابة البحث العلمي* ليوسف المرعشلي الذي تمّ التفصيل فيه سابقًا هو أحد المراجع في هذا الصفّ.

وفي السنة الثالثة، يدرس الطلاّب صفًّا في الأحوال الشخصية وأصول الفقه والثقافة الإسلامية واللغة الإنجليزية والتاريخ الإسلامي والخطابة والأدب ومقارنة الأديان وفقه الدعوة وفقه الأحوال الشخصية وفقه المواريث وأحاديث الأحكام والقرآن الكريم. ويسعى صفّ التاريخ الذي يدرّسه الأستاذ المعتصم بالله البغدادي إلى إعطاء الطالب منهجية القراءة التاريخية ونقدها، ومع أنّ المادّة تعتمد كتاب *تاريخ الخلفاء* للسيوطي، إلاّ أنّ الكتاب يعتبر ثانويًّا في السياق التعليمي في الصفّ، الذي يركّز على كيفية القراءة أكثر منه على الكتاب ذاته.

وفي مادّة الأحوال الشخصية، يدرس الطلاّب كتاب *الفقه المقارن للأحوال الشخصية* لبدران أبو العينين بدران، ويشمل المقرّر معرفة حقوق الفرد في الكتاب والسنّة، مع مناقشة أقوال الأئمّة والفقهاء في مسائل الطلاق والنفقة والعدّة والنسب والرضاع. وأكثر مصادر الكتاب من القرون السابقة، وتشمل *حاشية ابن عابدين* في الفقه الحنفي و*حاشية الدسوقي* في الفقه المالكي و*الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف* في الفقه الحنبلي. أمّا المصدر الحديث فهو كتاب *الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية* لمحمّد أبو زهرة. ويتميّز هذا الصفّ عن غيره من الجامعات أنّه يجمع فقه المذاهب كلّها دون الاكتفاء بالمذهب الحنفي المقنّن، بل ويشمل بعض الفقه الجعفري والقانون المصري (أحد كتّاب المصادر، وهو محمّد أبو زهرة، كاتب مصري). كما أنّه يشمل كيفية التعامل مع القانون اللبناني في مجال الأحوال الشخصية، وبالتالي، فمع اشتماله على الفقه التاريخي، فإنّه يضيف صبغة حديثة؛ إلاّ أنّه لا ينظر إلى الأحكام الشرعية بضوء مقاصدها، وبالتالي، فهو يقعّد الجزئيات ممّا يجعله غير قابلٍ للتغيّرات التاريخية.

وفي مادّة التاريخ، يتمّ تدريس كتاب *التاريخ الإسلامي الوجيز* لسهيل طقّوش، وكتاب *أوراق ذابلة من حضارتنا* لعبد الحليم عويس. ويهدف المقرّر إلى تمكين الطالب من (١) التعرّف على التاريخ بصورة موجزة (٢) والتعرّف على أهمّ الأحداث التاريخية التي شهدها العالم الإسلامي (٣) وتكوين نظرة علمية وواقعية لمسار الحياة الإسلامية من خلال الاطّلاع على التجارب السياسية والعسكرية (٤) والتفكّر والتأمّل في الإنجازات الحضارية والعلمية والثقافية للعالم الإسلامي. وتبدأ الدراسة في المادّة من وقت قيام الدولة الأموية إلى انهيار دولة الخلافة وقيام الدول الحديثة بعد العام ١٩٢٤. ويستخدم كتاب طقّوش بعض المصطلحات الحديثة كالجبهات والمعارضة والموالاة وغيرها من الكلمات، كما أنّ مصادره تتنوّع بين المصادر العربية والفرنسية والإنجليزية، ويعدّ هذا مميّزًا بين كتب التاريخ التي يتمّ تدريسها. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الكتاب يحاول كشف المنطق السياسي الذي كان موجودًا في الأزمان التي تتمّ دراستها دون النظر إلى العظمة أو السوء بشكلٍ خاصّ، وبالتالي، فإنّ هناك تعطيلاً للنظرة المعيارية المعتادة، ومحاولةً لدراسة التاريخ على أنّه ما حصل بشكلٍ مجرّد.

أمّا في مادّة فقه الدعوة، فيدرس الطلاّب كتاب *سلسلة مدرسة الدعاة* للدكتور عبد الله ناصح علوان. ويهدف المقرّر إلى: (١) تزويد الطالب بأهمّ القناعات التي تساعده على العمل الدعوي (٢) وإعادة تأهيل جوانب من شخصية الطالب بالأطر التي ترتبط بالنشاط الدعوي (٣) وتعريف الطالب بمجالات الدعوة ووسائلها والتحدّيات التي تواجهها (٤) واكتساب مهارات التعامل مع الناس (٥) وتدريب الطالب عمليًّا على العمل الدعوي. ويشمل المقرّر الذهاب إلى مراكز الرعاية الصحّية والاجتماعية وجولاتٍ في الأسواق والأماكن العامّة لممارسة العمل الدعوي. وتنحصر مصادر الكتاب بالتراث العربي والإسلامي، ولا تلجأ إلى الكلام عن سيكولوجية الإنصات ومهارات الحديث في العلوم الغربية الحديثة، وبالتالي، فإنّ الكتاب لا ينتج للتلميذ الكثير من المعارف الجديدة، ولا ينقله نقلةً نوعيةً إلاّ في مجال الممارسة العملية والتعلّم من التجربة.

وفي السنة الرابعة، يدرس الطلاّب أصول الفقه والثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية ومقارنة الأديان وفقه الجنايات والقواعد الفقهية وتطبيقاها في المذاهب الأربعة والفقه المقارن وأحاديث الأحكام والقرآن الكريم وفقه الدعوة والاقتصاد الإسلامي.

وفي مادّة الحضارة الإسلامية، يدرس الطلاّب كتاب *الموجز في الحضارة الإسلامية* لمحمّد درنيقة، الذي هو أستاذ المادّة. ويهدف المقرّر إلى إبراز مآثر الحضارة الإسلامية ومميّزاها وما استطاعت إعطاءه للحضارة الغربية عبر التاريخ. ولعلّ المشكل في هذه المادّة تمجيدها للحضارة الإسلامية بصورة استشراقية تعتمد المعايير الغربية الحديثة كالعلم التجريبي على أنّها مقياس علوّ حضارةٍ ما أو انحدارها، ولذلك يدرس الطلاّب حضّ الإسلام على العلم ومآثر المسلمين في التاريخ والجغرافية والطبّ والصيدلة والكيمياء والفيزياء والرياضيات والفلك. كما أنّ المادّة توحي بأنّ الإسلام عظيمٌ لمشابهته الحضارة الأوروبية الحالية، وهو أمرٌ كثرت فيه الانتقادات في مجال الأكاديميا.

أمّا في مادّة الفقه المقارن فيدرس الطلاّب مجموعة من المباحث المقرّرة التي كتبتها مجموعة من الباحثين لهذه المادّة تحديدًا. ويهدف المقرّر إلى: (١) تعريف

الطالب بمذاهب الفقهاء وأدلّتها المختارة ومنهج مناقشتها (٢) والتدرّب على أسلوب الحوار في الفقه المقارن (٣) والتمييز بين أقوال الفقهاء من حيث نسبتها إلى أصحابها (٤) ودراسة بعض مناهج علماء الإسلام في تنزيل موضوعات الفقه المقارن على الواقع (٤) وكيفية التعامل مع الخلاف وتقبّل الرأي الفقهي الآخر. وتشمل القضايا التي يتمّ تدريسها صحّة النكاح والشرط الجزائي وحضانة الأطفال وحماية النساء من التعسّف وزواج المسيار والاحتراف الرياضي ومشاركة المسلم الأميركي في الحياة السياسية؛ والواضح من المادّة أنّها معاصرةٌ في قضاياها، وتعتمد كلّها[١] على مصادر من العصر الحالي، وهو أمرٌ مميّزٌ من بين الموادّ.

وفي مادّة الاقتصاد الإسلامي، وهي مادّة إجبارية، يتمّ تدريس كتاب *المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي* لعلي القرة داغي. وتهدف المادّة إلى تمكين الطالب من: (١) معرفة أهمّية دراسة الاقتصاد علمًا ونظامًا ونظريةً وتطبيقًا (٢) والتعريف بأهمّ المصطلحات والنظم الاقتصادية (٣) ومعرفة ما تميّز به الفكر الاقتصادي الإسلامي من جهة آلية عمله وخصائصه (٤) والقدرة على إجراء المقارنة بين النظم المذكورة وما امتاز به كلّ نظامٍ عن غيره. وتعتمد المادّة على التفريق بين الأنظمة الاقتصادية والمبادئ الاقتصادية التي بنيت عليها تلك الأنظمة، ثمّ تفرّق بين الاشتراكية والرأسمالية والإسلام، ويتعامل مع مفاهيم الموارد والنقد والمصارف والتخطيط الاقتصادي من وجهة نظر النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي. كما يتعامل الكتاب مع مشاكل الفساد الاقتصادي كالرشوة وغسيل الأموال والفساد البيئي. ومع أنّ الكتاب يرى الأفضلية المطلقة للنظام الإسلامي إلاّ أنّه يتكلّم لغة العصر ويعرض الإحصاءات المعاصرة للدلالة على أحوال الأنظمة حول العالم بشكل عامّ وفي العالم الإسلامي بشكل خاصّ.

وكلّ يوم ثلاثاء، يلتقي طلاّب الجامعة في القاعة لتلقّي محاضرة في التوجيه والتزكية، تتعامل مع مشاكل الطلاّب الحالية؛ ويقوم رئيس مجلس إدارة الجامعة

---

(١) يعتمد بحث صحّة النكاح على كتاب *بداية المجتهد ونهاية المقتصد* لابن رشد الحفيد (ت ١١٩٩م)، وهو البحث الوحيد الذي يعتمد مصدرًا من التراث الإسلامي.

الشيخ محمّد رشيد الميقاتي أو أحد أفراد الهيئة التعليمية بإعطاء هذه المحاضرة. وبناءً عليه، ينعكس قبول الكثير من الطلاّب أو رفضهم من خلال مراقبة سلوكهم وتوجّهاتهم الفكرية.

خامسًا: جمعية الإرشاد والإصلاح

تمّ تأسيس جمعية الإرشاد والإصلاح في العام ١٩٨٤، بعد انفصالها عن الجماعة الإسلامية. وجمعية الإرشاد والإصلاح جمعية مستقلّة تتّخذ من بيروت مركزًا لها، وتتمحور نشاطاتها حول أربعة أطر هي الدعوة الإسلامية والعمل الخيري والنشاطات الاجتماعية والتعليم. ويُعتبر مسجد محمّد الفاتح مركز الجمعية في بيروت، ويتبع له نادٍ رياضي وملتقى النور الطلاّبي وغيرهما من المؤسّسات التعليمية والترفيهية. وقد افتتحت الجمعية مدرسة "روضة العلوم" في العام ٢٠٠٠، ثمّ غيّرت اسمها إلى "المدرسة اللبنانية العالمية"، وقد صرّح مسؤولو المدرسة بأنّها تلتزم "العمل التربوي والأكاديمي المتكامل لإعداد نشء مسؤول ذي شخصية متوازية تمتلك المعرفة العلمية والمهارات الشخصية وفقًا لقيم الإسلام ليصبح قادرًا على استثمار قدراته والتأثير الإيجابي في المجتمع والتفاعل مع مقتضيات العصر".

وفي السنوات الأخيرة، أصبح نشر العلم أحد أهمّ أعمال الجمعية، وذلك من خلال مجموعةٍ من العلماء الصاعدين في الجمعية، والذين يشملون: باسم عيتاني وبسّام الحمزاوي وسعدو سليمان.

أمّا النوع الأوّل من التعليم الشرعي فيشمل علوم الحديث، والذي يشرف عليه العالم الدمشقي بسّام الحمزاوي، حيث يجتمع طلاّب العلم في مسجد محمّد الفاتح في منطقة مار إلياس ويستمعون للشيخ بسّام يقرأ عليهم الأحاديث النبوية بالسند المتّصل إلى رسول الله، ثمّ إنّه يشرح الأحاديث التي يرويها متنًا وإسنادًا. وتشمل الكتب التي يتمّ تدريسها *صحيح البخاري* و*صحيح مسلم* و*سنن أبي داود* و*سنن النسائي* وغيرها.

وقد تمّت إضافة برنامج الدبلوم الشرعي في جمعية الإرشاد والإصلاح، والذي يتمّ من خلاله تدريس أسس العلوم الشرعية، ويتمّ هذا من الساعة العاشرة صباحًا

إلى الرابعة ظهرًا، وذلك لمرّة في الأسبوع. ويشرف على هذا البرنامج الشيخ باسم عيتاني والشيخ سعدو سليمان. وتشمل الكتب:

الموضوع	المتن
علوم الحديث	*مقدّمة ابن الصلاح في علم الحديث* لابن الصلاح (ت القرن ١٣)
العقيدة الإسلامية	شرح *العقيدة الطحاوية* لأبـــي جعفر الطحاوي (ت ٦٩٨هـــ)
الفقه الإسلامي	*متن الغاية والتقريب* لأحمد بن الحسين أبـــي الشجاع (ت ٤٣٢هـــ)
اللغة العربية والنحو	شرح *قطر الندى* لابن هشام (ت ٧٦١هـــ)

وبما أنّ هذه المتون تاريخيةٌ نوعًا ما، فإنّ تدريسها ينقسم إلى تفسير الكلام الذي يقوله الكاتب وإلى طرح تطبيقاته الواقعية من خلال الأمثلة. ويُعتبر البرنامج مدخلاً إلى بعض النصوص الشرعية أكثر من كونه مدخلاً إلى الدراسات الإسلامية بشكلٍ عامّ. وبعد هذا البرنامج، يُتاح للطلاّب دراسة متونٍ أخرى بشكلٍ فرديٍّ مع الشيوخ المسؤولين، وتشمل تلك المتون *كتاب اللمع في أصول الفقه* للشيرازي و*كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار* لتقي الدين الحصني و*متن العقيدة النسفية* للإمام النسفي وغيرها.

وتعتمد النصوص الثلاثية الكلاسيكية من العقيدة الأشعرية والمذاهب الفقهية (الشافعية أو الحنفية) والجانب الصوفي. ويشمل التدريس مثلاً *متن جوهرة التوحيد*، وهو المتن الأهمّ عند الأشاعرة، حيث يدرّسه الشيخ عثمان دريج. ومع أنّ بعض المشايخ المسؤولين كبسّام عيتاني يعتمدون منهجًا أكثر نقدًا للتراث وأكثر انخراطًا في مجال الدراسات الإسلامية الأكاديمي، إلاّ أنّ هذا لا ينعكس في بنية برنامج الدبلوم الشرعي ومنهجه.

الخاتمة

بعد عرض مفصّل لبرامج كلّ جامعة على حدة، نلخّص في الجدول التالي الصورة العامّة للمناهج في الكلّيات الشرعية.

جدول: مختصر تحليل المناهج في الكلّيات الشرعية

	جامعة بيروت الإسلامية	كلّية الدعوة الإسلامية	كلّية الإمام الأوزاعي	جامعة طرابلس	جمعية الإرشاد والإصلاح
الطابع الرئيس للمنهج	كلاسيكي	كلاسيكي	كلاسيكي	كلاسيكي	كلاسيكي
وجود مقاصد الشريعة	**في درجة الإجازة:** - كتاب *علم أصول الفقه* لعبد الوهّاب خلاّف (تجديدي)	**في درجة الإجازة:** - كتاب *ضوابط المصلحة* لمحمّد سعيد رمضان البوطي (كلاسيكي)	**في درجة الماجستير:** - كتاب *الدعوة والجهاد* (كلاسيكي)	**في درجة الإجازة:** - كتاب *أصول الفقه الإسلامي* لوهبة الزحيلي (كلاسيكي) - كتاب *المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية* لعبد الكريم زيدان	لا يوجد
	في ماجستير الفقه المقارن: - كتاب *علم مقاصد الشريعة* لنور الدين الخادمي (تجديدي)				
العلوم الاجتماعية	**في درجة الإجازة:** - مدخل إلى القانون - تاريخ التشريع - مقارنة أديان - مناهج	**في درجة الإجازة:** - الخطابة - دراسات حضارية - الاقتصاد الإسلامي - الاستشراق	**في درجة الإجازة:** - التاريخ الإسلامي - الأخلاق - المكتبة الإسلامية - أصول	**في درجة الإجازة:** - الأخلاق - مقارنة أديان - طرق التدريس - مناهج البحث	لا يوجد

	جامعة بيروت الإسلامية	كلّية الدعوة الإسلامية	كلّية الإمام الأوزاعي	جامعة طرابلس	جمعية الإرشاد والإصلاح
	البحث	– التاريخ الإسلامي – دراسات إعلامية – التربية وعلم النفس – الأخلاق – علوم اجتماعية – مقارنة أديان	البحث – مقارنة أنظمة سياسية – جغرافية العالم الإسلامي – التاريخ الإسلامي – الحضارة الإسلامية – النظم الاقتصادية	– الثقافة الإسلامية – التاريخ الإسلامي – الحضارة الإسلامية – الاقتصاد الإسلامي	
	في ماجستير الفقه المقارن: – الاقتصاد الإسلامي – مناهج البحث		**في درجة الماجستير:** – المكتبة الإسلامية – الإسلام والغرب – النظم الاقتصادية – النظريات الإعلامية – الفكر الإسلامي المعاصر – العالم الإسلامي المعاصر – دراسات تنموية – الحركات السرّية		
	في ماجستير الفكر الإسلامي: – مدخل إلى علوم الاجتماع – مناهج البحث				

مناهج أشعرية وسلفية

كما في كثيرٍ من الدول الإسلامية، تنقسم المناهج العلمية في لبنان إلى مناهج أشعرية وسلفية، مع لعب الأولى الدور الأكبر في التوجيه المعرفي على المستويات الرسمية وغير الرسمية. وتؤثّر على هذا التوجيه المعرفي طبيعة النصوص الكلاسيكية وما ينبني عليها من معتقدات وأفكار قد تؤدّي إلى إشكاليات عدم التلاؤم مع الواقع المعاصر. وقد أدّى هذا إلى ظهور مدارس تعتمد التعامل مع الواقع أساسًا في مناهجها (Brown, 2004). ويظهر الخلاف في المصطلحات التي تعتمدها المناهج، فالبعض يركّز على مفاهيم المواطنة والمصلحة العامّة، في حين يتعامل آخرون مع كتابات النووي وأبي شجاع ومن عاصرهم.

المشكلة الأكبر في هذه المناهج اعتمادها على اصطلاحاتها ومفاهيمها الداخلية (Self-referential) للإنتاج المعرفي بشكل مغلق يجعل تفاعلها مع مناهج أخرى أمرًا صعبًا. ولا يقتصر هذا الأمر على المناهج الأشعرية والسلفية، بل يظهر في المناهج التجديدية كذلك. وهذا يزيد من المسافة بين المناهج، وبالتالي يجعل التشكيك في الكلاسيكي في المؤسّسات التعليمية المعتبَرة أصعب فأصعب.

الفصل الحادّ بين العلم الشرعي والعلم الاجتماعي

قد نجد بعض الموادّ المدرّسة في موادّ غير شرعية أقرب إلى العلوم الإنسانية (تاريخ، جغرافية، فلسفة، لغات، أخلاق) منها إلى العلوم الاجتماعية. وتختلف نسبة تدريس هذه الموادّ: ففي حين لا تدرِّس جامعة بيروت الإسلامية أيّ صفوفٍ في العلوم الاجتماعية، تعطي كلّية الإمام الأوزاعي ١٢ مادّة في العلوم الإنسانية والاجتماعية من أصل ٤٠ مادّة مطلوبة؛ وفي المقابل تعطي كلّية الدعوة في سنينها الأربع تسعة صفوف في العلوم الاجتماعية من أصل ٦٥ صفًّا. ولكنّ هذا لا يعني على الإطلاق التفاعل بين هذه العلوم ودعم العلوم الإنسانية والاجتماعية للفكر النقدي الكفيل بتطوير فقه الواقع.

ومن الواضح أنّ الجانب التجريبي الميداني يختلف بين جامعةٍ وأخرى، ويتفاعل هذا مع دور المقاربات للواقع في تأطير التنظير الفقهي في الجامعة؛ فتتميّز

جامعة طرابلس بالمنحى العملي لمجموعة من الصفوف كصفّ فقه الدعوة، ويساعد هذا التلاميذ على إدراك الواقع الملموس. ومع وجود الصفوف التي تتعامل مع المقاصد وفقه الواقع، فإنّ هذا ينتج العالِم الديناميكي الذي يستطيع التفاعل مع المتغيّرات في المجتمع، في حين أنّ مناهج التعليم في جامعة بيروت الإسلامية وكلّية الإمام الأوزاعي وكلّية الدعوة تفتقر إلى هذا المعطى العملي، وتبتعد عن الواقع إلى التعامل النظري مع النصوص ممّا يجعل هذه الديناميكية ناقصة. وحتّى في التعامل مع مسائل الواقع كالإعلام والسياسة والاقتصاد، فإنّ الطلاّب يكتفون بالتنظير الإسلامي البحت، دون النظر في الواقع الملموس لهذه النظم، أو مع النظر إليها بشكلٍ يفتقر إلى معايير العلوم الإنسانية الموضوعية، من خلال معيارية نصّية، وعليه فإنّ صفوف العلوم الإنسانية في ذاتها صفوفٌ تفتقر إلى المعطى الإنساني الشامل للعمل الميداني.

وتوجد هوّة بين الموادّ الاجتماعية التي تُدرّس وطرق البحث الاجتماعية التي يتمّ اعتمادها للبحث في الإشكاليات في الرسائل، ويبدو هذا متجلّيًا في النصوص الفقهية التي يتمّ تدريسها في الجامعات، والتي تنعدم فيها المقاربات الاجتماعية والتي تعتمد مقاربة كلاسيكية ترتكز على التأويل اللغوي للتعامل مع قضايا المرأة والمواطنة والعنف. ولا تعتمد أيٌّ من المناهج التعليمية على دراسة الواقع الاجتماعي للإجابة عن الأسئلة الدينية. وبالتالي، فمع وجود موادّ علم الاجتماع، فإنّ هناك فصلاً حادًّا بين العلم الشرعي والعلم الاجتماعي؛ ولعلّ أبرز ميدانٍ تظهر فيه هذه الفروق هو علم السياسة الشرعية.

وأختم هنا بالاستشهاد بالدكتور رضوان السيّد في وصفه البديع لأزمة الدراسات الإسلامية والشرعية ومنهج الخلاص منها:

"لقد عانى الإسلام، وعانت دراساتُهُ في العقود الأخيرة من مجموعةٍ من القطائع والاستقطاعات والإحالات التجزيئية والمشرذِمة. فالتقليد الإسلامي العريق في التفسير والفقه وعلم الكلام والتصوّف والفلسفة والتاريخ والأدب، والذي يتّسم بالغنى والتعدّد من جهة، والانتظام والتواؤم في سياقٍ أو سياقات من جهةٍ أُخرى، ينبغي أن يُقرأ الآن مع

تطوّر البحوث والمناهج في اللغات واللسانيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية في سياق سردياتٍ كبرى تكشف عن حياته وحيوياته وعلائق منظوماته المشتغلة بعضها ببعض. وقد أوصلني المدخل التأويلي إلى نتائج مذهلة، ودائمًا في نطاق حوارية النصّ والجماعة العالِمة والعامّة في التاريخ. وأنا أتصوّر أنّ الفيلولوجيا التأويلية في الحاضر والمستقبل تملكُ إمكانياتٍ كبرى في إعادة بناء الدراسات الإسلامية، للخروج من الانسدادات التي اصطنعتها صراعات الماضي والحاضر في الإسلام وعليه. نحن بحاجةٍ في الإسلام والدراسات الإسلامية إلى سردية جديدة تقرأُ التقليد في حيوياته وانسداداته وتصدّعاته. ولدينا من زمن الفيلولوجيا التاريخانية، وزمن التاريخ الثقافي عُدَّةٌ لا بأس بها من البحوث الجزئية التي يمكن الإفادةُ منها كثيرًا في السياق الجديد، والمنهج الجديد" (السيّد، ٢٠١٧).

المراجع

برغلي، حنان. "الإسلام بين العالمية والعولمة"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت، ٢٠١١م.

البوطي، محمّد سعيد رمضان. *ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية*. بيروت، مؤسّسة الرسالة، ٢٠٠٠م.

جامعة بيروت الإسلامية. "متطلّبات التسجيل لمرحلة الدكتوراه"، *موقع جامعة بيروت الإسلامية – كلّية الشريعة*.

Retrieved April 2, 2018, from
http://www.biu.edu.lb/pages/majors/doctorat/requirements.php

جريدة الشرق. "انتخاب عبد اللطيف دريان مفتيًا جديدًا للجمهورية في لبنان"، *بوّابة الشرق الإلكترونية*. Retrieved from /article/10/08/2014/ انتخاب-عبد-اللطيف-دريان-مفتيا-جديدا-للجمهورية-في-لبنان

جريدة النهار. "بعد انتخابه مفتيًا للجمهورية... دريان: سنكافح التطرّف"، *جريدة النهار* (١٠ آب، ٢٠١٤م).

الجزيرة. "الشيخ عبد اللطيف دريان مفتيًا جديدًا للبنان"، *شبكة الجزيرة الإعلامية* (٨ ت١، ٢٠١٤م).

جمعيّة مسار. *الحركات الإسلامية في لبنان*. بيروت، جمعيّة مسار، ٢٠٠٩م.

الحاج، عبد الرحمن. "السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الثورة"، في *الظاهرة السلفية التعدّدية التنظيمية والسياسات*؛ تحرير بشير نافع وعزّ الدين عبد المولى والحواس تقية. بيروت، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤م.

حنفي، ساري. "حصوننا مهدّدة من الداخل؟: تحليل المادّة التربوية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت"، في *العربـــي الجديد (ضفّة ثالثة)* (٢٧ نيسان، ٢٠١٨م).

-----. "نحن ننطق بالحقّ: المعرفة والسياسة في خطب صلاة الجمعة في لبنان"، في *مجلّة عمران* ٢٢ (٢٠١٧م)، ٧-٣٤.

سعد الدين، محمّد منير. *الإعلام: قراءة في الإعلام المعاصر والإسلامي*. بيروت، دار بيروت المحروسة، ١٩٩٨م.

السيّد، رضوان. "فيلولوجيا التاريخ والمستقبل وإمكانيات الإسهام في إعادة بناء دراسات الإسلام"، *الموقع الرسمي للدكتور رضوان السيّد* (٢٠١٧م).

شهاب، خديجة. "المنهج التربوي الإسلامي في بناء الشخصية العلمية"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت، ٢٠١٤م.

عتر، نور الدين. *منهج النقد في علوم الحديث*. الطبعة الثالثة. دمشق، دار الفكر، ١٩٨١م.

عطوي، حسين عزّت. *الأخلاق: دراسة منهجية*. بيروت، دار الأحباب، ٢٠٠٩م.

عماد، عبد الغني. *الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣م.

العوجي، توفيق. *مدخل إلى دراسة العلوم الاجتماعية*. د.م، د.ن، ٢٠٠٥.

عودة، جاسر. *فقه المقاصد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها*. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠م.

عيتاني، ب. ح. "التجديد الإسلامي من الداخل: تحديث المصطلحات الفقهية نموذجًا"، في *التجديد الإسلامي من الداخل: تكوينات جديدة*. بيروت، برنامج البحث "الأنظمة السلطوية ومعارضاتها في العالم العربـــي" (WAFAW)، 2016م.

الغروي، محمّد هادي اليوسفي. *موسوعة التاريخ الإسلامي، الجزء ١: العصر النبوي – العهد المكّي*. جدّة، مجمع الفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.

غريري، صبري. "الإسلاموفوبيا في الإعلام الغربـــي"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت، ٢٠١٦م.

الغزالي، محمّد. *خلق المسلم*. الطبعة الأولى. القاهرة، دار الريّان للتراث، ١٩٨٧م.

قويدر، محسن. "إعداد القوّة لمواجهة أعداء الأمّة في ضوء القرآن والسنّة"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت، ٢٠١٥م.

مزهر، سامر. "حقوق الإنسان في ظلّ الحرب على الإرهاب: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت، ٢٠١٧م.

المولى، سعود. *السلفية والسلفيون الجدد: من أفغانستان إلى لبنان*. جديدة المتن، دار سائر المشرق، ٢٠١٦م.

-----. "السلفيون في لبنان: التأرجح بين الدعوة والسلاح"، *موقع مركز الجزيرة للدراسات*.

Al-Barghouti, Tamim. *The Umma and the Dawla: The Nation-State and the Arab Middle East*. London; Ann Arbor, MI, Pluto Press, 2008.

Brown, Nathan. *Official Islam in the Arab World: The Contest for Religious Authority*. Carnegie Endowment for International Peace (2017). Retrieved from http://carnegieendowment.org/files/CP306_Brown_Religious_Institutions_Final_Web.pdf

Guessoum, Nidhal. New Media and Islam (2011, November 8). Retrieved from http://www.huffingtonpost.com/nidhal-guessoum/new-media-and-islam_b_1077496.html

Imad, Abdul Ghany. *Islamists of Lebanon*. Dubai, Al-Mesbar Center, 2012.

Johnston, David. "A Turn in the Epistemology and Hermeneutics of Twentieth Century Usūl Al-Fiqh", in *Islamic Law and Society* 11 (2004), 233-282.

Lefèvre, Raphaël. *Lebanon's Dar al-Fatwa and the Search for Moderation*. Beirut, Carnegie Middle East Center, 2015. Retrieved from http://carnegie-

mec.org/2015/01/05/lebanon-s-dar-al-fatwa-and-search-for-moderation-pub-57627

-----. *The Roots of Crisis in Northern Lebanon*. Beirut, Carnegie Middle East Center, 2014. Retrieved from http://carnegieendowment.org/files/crisis_northern_lebanon.pdf

Makdisi, Ussama. *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon*. Berkeley, Calif, University of California Press, 2000.

Pierret, Thomas. “Al-Aḥbāsh”, in *Basic Reference* (2010). Scotland, UK, Edinburgh Academics. Retrieved from https://www.academia.edu/352111/_al-A%E1%B8%A5b%C4%81sh_Ahbash_

Rabil, Robert. *Salafism in Lebanon: From Apoliticism to Transnational Jihadism*. Washington, DC, Georgetown University Press, 2014.

Rougier, Bernard. *The Sunni Tragedy in the Middle East: Northern Lebanon from al-Qaeda to ISIS.* Princeton, Princeton University Press, 2016. Retrieved from http://press.princeton.edu/titles/10586.html

Samir Kassir Foundation. *Reception and perception of Radical Messages: A pilot study*. Beirut, 2016, 1-50.